

الإعلام الرقمي والهوية الثقافية
-أضواء وملاحظات-
الدكتور محمد سيف الإسلام بوفلاقة
كلية الآداب واللغات، جامعة عنابة، الجزائر

الاسم واللقب: محمد سيف الإسلام بوفلاقة
الدرجة العلمية: أستاذ مُحاضر-أ-
المؤسسة الأصلية: جامعة الشهيد باجي مختار، عنابة، الجزائر
البريد الإلكتروني: saifalislamhousain@gmail.com
رقم الهاتف: 0559884600
المحور: الأول

ملخص البحث:

يجتهد هذا البحث في رصد قضايا متعددة، و متداخلة، وتكتسي أهمية بالغة في زمننا الراهن، وتتصل بالإعلام الرقمي والهوية الثقافية، وسبل تعزيز المحتوى الرقمي الذي يخدم الهوية الثقافية، كما يشير البحث إلى بعض التحديات التي تواجه جهود تعزيز المحتوى الرقمي العربي الذي يُعزز الهوية، ويُنبه إلى الآفاق المرجوة من بعض الجهود العربية المتميزة، كما يعرض البحث عدة تجارب ناجحة تتصل بهذا الميدان، كما يرمي كذلك إلى إبراز، وتحليل جُملة من القضايا العلمية الجادة، والتي تكتسي أهمية استثنائية، وتتصل بسؤال تعزيز المحتوى الرقمي باللغة العربية، والنهوض به إلى آفاق رحبة، وواسعة جداً؛ في ظل وجود جملة من التحديات، والتساؤلات العلمية، والمعرفية المشروعة، خدمة للغتنا العربية التي تتسم بقدرتها على استيعاب العلوم الحديثة، وتعد ركيزة أساسية من ركائز الهوية الوطنية.

أولاً: الهوية والمواطنة: محاولة لتحديد المفاهيم:

إن الهوية تتصرف في دلالاتها إلى حقيقة الشيء وصفاته، التي يتميز بها عن غيره، وتتجلى بها شخصيته، فهي (الهوية) تقوم على السمات التي تتميز بها كل أمة عن غيرها من الأمم، كدينها ولغتها وتراثها، ويشير مفهوم الهوية إلى الصفة التي يكون عليها الشيء، أي من حيث تشخيصه، وتحققه في ذاته، فضلاً عن أنها تتوجه في أبعادها نحو وعي الذات، وإدراك المصير التاريخي الواحد والعلامات المشتركة، التي تطبع جماعة معينة من الناس، وتعزز بها، فهي مجموع المفاهيم العفائية، والتراثية، وتشكل رابطة روحية، وضميرية بين الأفراد، وهي تقتضي اعتزاز الفرد برموز أمته، وإجلالها، واحترامها، والولاء لها، ومن المعروف أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باللغة، من حيث إنها لا تقتصر على كونها وسيلة للتواصل والتفاهم بين المجموعات البشرية فحسب، بل تمتد للتعبير عن القيم والثقافة والانتماء، وكلما كانت اللغة أوثق اتصالاً بثقافة الشعوب، كانت أقدر على تشكيل هوية الأمة وحمايتها⁽¹⁾، فلغة أي مجتمع من المجتمعات تمثل الوعاء اللغوي لثقافة ذلك المجتمع، ومما لا يخامر أدنى شك أن اللغة تعد أقدم تجليات الهوية، وذلك على اعتبار أن اللغة المشتركة من شأنها أن تجعل من كلّ فئة من الناس (جماعة) واحدة ذات هوية تتسم بالاستقلالية، ويزداد الاهتمام باللغة والهوية في الآن ذاته، عندما يشيع الحديث عنهما في المفاصل التاريخية في حياة الجماعات، وفي الغالب يتم الربط بينهما، إذ يتماهيان إلى درجة أنهما يكادان يصبحان شيئاً واحداً⁽²⁾، ويصعب أن نتعرف على ثقافة أمة، أو تقدمها الفكري من غير التعرف على لغتها، كما أنه من الصعب جداً سبر لغة ما، من غير أن نتصل بثقافتها، فهي من أهم عوامل الرقي الحضاري، لذلك فإن علاقتها بالفكر، وعلاقة الفكر بها

يوضح بعض الجوانب من أهميتها الحضارية، فالمظهر الحضاري يتجلى من خلال اللغة، التي هي صورة من صور النشاط العقلي في الأمة، ولذلك فلم توجد اللغة دفعة واحدة عند الناطقين بها، وإنما أوجدت الأمة ألفاظاً على قدر حاجتها والغزو اللغوي، إنما هو في حقيقته غزو حضاري يحيط بمختلف جوانب النشاط العقلي والمعرفي، والتصوري، ويسعى إلى تدميره أو تغريبه⁽³⁾، ويكاد يقع الإجماع على أن الهوية هي حقيقة الجزئي، أي ما كان من الجزئي مقوماً لذاته، بمعنى أنه لولاه لارتفعت حقيقته أو تغيرت، ولما كانت الهوية حقيقة الجزئي، كان تمايز الأشخاص في الوجود الخارجي بهوياتها، وقد ينصرف مفهوم الهوية إلى شيء مساو لجوهر نفسها، أو ما تكون طبيعته كذلك، فلا يكتمل مدلول الهوية إلا في جوهر اللغة، واللغة العربية هي عنوان الأمة العربية، ورمز سلطتها الرمزية التي تكتسبها عن طريق ممارستها للشعائر الدينية، وكما نبه بيير بورديو فاللغة هي رأس مال رمزي وامتياز، وعنوان سيادة، وبما أنها أداة المعرفة والتواصل والوجود، فهي تمارس سلطتها بصفاتها بنية تقيم نظاماً معرفياً بالواقع، وتتميز اللغة بخصوصية تتجلى في كونها محمولاً، وحاملاً في الآن نفسه، فهي منتوج ثقافي من جهة، ولكنها من جانب آخر تصنع الثقافة، فاللغة بالمعنى الثاني تصنع الهوية، وتُشكلها⁽⁴⁾، وسيظل سؤال الهوية يفرض نفسه بقوة عندما تدخل الشعوب في أزمة عميقة لا تلوح لها مخارج قريبة تتبدى في الأفق، فتسأل من أنا؟ وما خصوصيتي، وأين هويتي؟ وأين أنا من الآخر؟ وأين هو مني؟ ولا ريب في أن ما حمله عصرنا من تطورات وتغيرات وتعقيدات في شتى المجالات الفكرية، والعلمية، والمعرفية، جعل من إشكالية الهوية موضوعاً تتقاسمه مجموعة من العلوم، وتُسهم في قضاياها عدة ثقافات، ولعل ما كتبه (كلود ليفي سترأوس) من أنها (الهوية) تقع اليوم على أكثر من مفترق الطرق، له جملة من الدلالات، كونه يُعبر عن أزمة عميقة في الهوية، وإذا كان الفكر الغربي، بالرغم من قدراته وإمكاناته، قد طرح سؤال الهوية، فإن هذا السؤال يغدو مكتسباً أهمية استثنائية بالنسبة للمجتمعات العربية، فالإنسان إذا كان هو بالضرورة إنسان ثقافة معينة، فإن هويته تتحدد بانتمائه إلى تلك الثقافة التي يُمكن تسميتها بالثقافة القاعدية، وهناك ضرورة لربط الهوية بالعقل والنقد، وبالبعدين الخاص، والعام، حيث تكون الهوية تعبيراً عن الثبات مع الذات التي تتحول، وتنمو وتتطور، انطلاقاً من أحداث مؤسسة، أو من مرحلة جديدة، وهي في اتصال مع العالم، والمحيط، وأنماط الحياة، ووفقاً لهذه الرؤى، فإن الهوية لا تؤدي إلى الانطواء، والتقوقع على الذات، وإنما ينتج عنها التنشيط الدائم للذات، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في المحيط، لأن الإنسان يتسم بكونه لا يحيى في الماضي، والحاضر فقط، بل هو كائن مستقبلي⁽⁵⁾. والحق أن الوصف الدقيق للهوية هي أنها وعي الإنسان لذاته، وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة في إطار الانتماء الإنساني العام، وهذا ما تؤكد عليه أغلب القرارات الرسمية العربية، في إطار سعيها لتحديد ماهية الهوية، كما جاء في خطة العمل حول دور الثقافة في الحفاظ على الهوية العربية: فلسطين نموذجاً، على سبيل المثال، والتي اعتمدها الدورة (14) لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي بصنعاء (الجمهورية اليمنية)، سنة: 2004م، والتي أكدت على أن الأمة العربية هي الأساس وحدة لغوية، وأن اللغة مكوّن أساسي للهوية، ويجب أن يؤخذ بالاعتبار أن الهوية يشكلها إدراك الجماعة للمصير الواحد، والمصالح المشتركة التي تُحدد توجهات الناس، وأهدافهم وتدفعهم للعمل معاً لإثبات وجودهم، وصون إنجازاتهم، وتحسين مواقعهم، واعترفت الخطة عينها بأن الهوية ليست مثلاً ثابتاً، تكوّن، واكتمل في ماضٍ ما، بل هو في حالة دائمة من التشكّل والتحوّل، والتطور والتأثر والتأثير، وقد تبنت الخطة المذكورة مجموعة من المبادئ نبهت فيها إلى أن تعزيز اللغة العربية، بما هي رمز للذات الحضارية، والثقافية للأمة، يحميان الهوية، ويصونان الذات، ويرسمان صورة أكثر إشراقاً للمستقبل، فالتمسك بالهوية ليس قضية عاطفية، بل عملية منهجية تُشارك فيها جملة من المؤسسات الاجتماعية، تشمل الأسرة، والمدرسة، والإعلام، وتحكمها البيئة السياسية والاقتصادية، إذ إن الهوية الثقافية هي ما يمنح الإنسان مشاعر الأمن، والانتماء، والاندماج بالجماعة، ويزودهم بالقيم، والمبادئ، والمعايير التي تُمكنهم من التواصل، وتحقيق الطموحات المشتركة، كما أنها (الهوية) ليست جوهرأ ثابتاً، بل هي كينونة متغيرة، حيث يعيد المجتمع الفاعل بالتاريخ والمنفعل به، تحديد هويته ويمنحها أبعاداً جديدة، ولا يعني تعريف الهوية بالمتغير، والمتحوّل انفصلاً عن

ماض، أو عن أصل وتاريخ، بل إن المجتمع وهو فاعل بالتاريخ-بالضرورة- ومنفعل به، يعيد تحديد هويته المتوارثة المتجددة عبر الزمن، ويمنحها أبعاداً جديدة تشكلها المرحلة التاريخية، فحماية الهوية لا تكون بالانغلاق على الذات، أو التوقف في الماضي ورفض التجديد⁽⁶⁾، والهوية مصطلح لا يخلو من غموض، رغم كثرة استعماله، وتوظيفه بكثافة في شتى العلوم الإنسانية، فهو مفهوم فلسفي مهم عند المثاليين، والوجوديين، وهي التي تميز الأمم، لذلك ففكرة الهوية الكونية الواحدة تعد ضرباً من الخيال، إذ يطمح إليها الداعون للعلمة، والذي يتفائلون بها، بيد أنها ستظل حُلماً أقرب إلى الوهم، إذ تتحدد الهوية بما تنطوي عليه من سمات، وخصائص، أي أنها تتحدد بالإيجاب وبالسلب، وهي السمات الفارقة التي تميزها في ذاتها، وتميز غيرها عنها وتتعدد، وتتعدد مصادر هذا الاختلاف، في تركيب وتداخل، يعزّز معهما الفصل بين مختلف المصادر على حدة، فالهوية تتكون من العرقي، والعقدي، والمهني، والاجتماعي، وحين يتم الحديث عن هوية أمة من الأمم، فهذا يعني أن هذه الأمة، قد توفر لها أمران: الأول جماعة متجانسة، أو شبه متجانسة، تؤمن بما تظنه عن نفسها، وتتثبت بحقيقتها التاريخية، وانتمائها لها، كما أن لها رموزها الخاصة، وأعرافها الدالة، والثاني: أن هذه الأمة تعيش ضمن مساحة جغرافية محددة، وترتبط فيها بأنساق من الروابط الاجتماعية، والثقافية، التي تُشكل السياق المعرفي، والذي بفضلها يتحقق وجودها، ويتغذى به بقاؤها، وتطورها، حيث إن الهوية تمنح كل أمة اختصاصها الذي به تتميز عن سواها، وهذا يُفهم على أن أية هوية تنهض على الاختلاف، وعلى الوجود في التاريخ، ومن جهة أخرى، فالهوية تتماهى مع التاريخ، فهي تراكم معرفي، وثقافي ممتد في التاريخ⁽⁷⁾.

ومن نافل القول إن المُواطنة اللغوية تنهض بشكل رئيس على تعزيز الشراكة، وتجديد العيش المشترك، من خلال تعزيز قيم الهوية الثقافية، التي تستدعي الاعتزاز باللغات الوطنية، والعمل على تطويرها، وحمايتها، ففكرة المُواطنة اللغوية، وتعزيز الهوية الثقافية، لم تبين من فراغ، ولم تكن أبداً ولن تكون-ضرباً من الاعتباط الفكري، والإغراءات الانفعالية، وإنما هي نتيجة حتمية، ومباشرة لجملة من العوامل الموضوعية التي اعتملت فيها، فالثقافة لا يُمكن أن نتصورها بصفاتها وسيلة معرفية فحسب، تستهدف تنمية الفكر، وترقية الحس النقدي، وتكوين الحس الجمالي، وإرهاق الذوق، والاستمساك بالقيم، وغرس الحس الأخلاقي، فهي في حقيقتها، وفي أدنى مستوياتها هي مجموع الاستجابات، والمواقف التي يواجه بها شعب من الشعوب – بحسب عبقريته – ضرورات وجوده الطبيعي من مأكّل، وملبس، وتناسل، كما يذهب ثلة من المفكرين، ومن أهم سمات الثقافة، خصائصها الرمزية، أي استخدام الرموز التي تعد من أهم ما يُميز البشر، وهي ذات أهمية بالغة في انتقال الأفكار، والمعلومات دون الحاجة إلى الوجود المباشر للأشياء المنتقلة ذاتها، وتعد اللغة أهم مثال للرمزية، ومن خصائصها التكامل الذي يعني التلاحم الوظيفي بين الظواهر، والنظم، ومن بين عناصرها المكونات الاجتماعية، التي تنصرف إلى البناء الاجتماعي، الذي يتشكل من هيكل المجموعة الاجتماعية المستمرة في الوجود من الناس لمرحلة معينة من الزمن، وترتبط الثقافة في أنساقها المتنوعة بالمجتمع الذي له مجموعة من العادات، والتقاليد، والمقاييس، والقيم، والأحكام الاجتماعية، والأهداف المشتركة المتبادلة التي تقوم أسسها على الدين، واللغة، والتاريخ، والعنصر⁽⁸⁾.

ومن بين الأمثلة التي كثيراً ما تُضرب فيما يتصل بالمُواطنة اللغوية، هذا المثال الذي تسوقه الباحثة ليلي خلف السبعان: « حين نُسافر، شرقاً وغرباً، وبالتحديد إلى بلد تكون اللغة العربية غريبة عن أهلها، بعيدة عن لسانهم، فإن كثيرين منا تخفق قلوبهم طرباً حين يُطالعون لافتة كُتبت حروفها باللغة العربية، أو يبتهجون عندما تصافح عيونهم مجلة تحمل عنواناً عربياً، وكأنهم وجدوا في هذه الحروف الساكنة بالأماكن النائية وطناً، وهذا حق، فاللغة وطن ثقافتنا، واستخدامها، والتجويد فيها هو جزء من مواطنتنا، والقرب منها، أو الابتعاد عنها يحدد موقفنا من هويتنا الثقافية»⁽⁹⁾.

إن من يتأمل مفهوم المُواطنة في أبعاده العميقة، يُدرك أن مفهومها يقترب بشكل كبير من (الوطنية)، التي لها أصداء قوية جداً في الفكر السياسي، والاجتماعي، وقد ظل هذا المفهوم صفوة اجتهادات مستمرة التراكم، وموضوعها (المواطنة) النظر في طبيعة العلاقة التي تربط الفرد بوطنه، وبسائر من ينتمي إليه، والمتعلقين بما

يتجسد فيه، وهي تقترب من معاني السيادة، والعزة، والهوية، ووعي الحاجة في الانضمام إلى العام، والارتقاء بكل ما هو إنساني، والتعالي عن الفروق السياسية، والاجتماعية، والحضارية، فتواتر استعمال هذا المفهوم (المواطنة) لهو لافت بحق، في دراسات عدد غير قليل من المتخصصين في الفكر السياسي، ويظل الوطن في الأوجز، والأسرع من التعريفات، هو ذلك الكيان الجغرافي-السياسي، والذي يقوم تميزه على تكامل الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والحضارية، ولا يعادل حرصه المشروع على صون مقومات فرادته، وتجلياتها، غير سعيه الواجب إلى المضي به قُدماً، ونحت المستقبل الأفضل المبتغى الذي يكون فيه أقدر على تلبية حاجاته، وتحقيق تطلعاته، وتعزيز إشعاعه، إذ أن تميز الكيان الوطني، إنما يكمن في طرفته التي يبرز فيها متفرداً بخصوصيات شكلتها تجاربه التاريخية المؤسسة على ثوابته⁽¹⁰⁾. والوطن في اللغة هو المنزل تقيم فيه، وهو موطن الإنسان، ومحلّه، ويظهر التباين في تحديد معنى (المواطنة)، و(الوطنية) عند الباحثين، باختلاف المناهج الفكرية عند كل فريق، فمنهم من عدها عقيدة يُوالي عليها، ويُعادي، ومنهم من جعلها تعبيراً عاطفياً وجدانياً يتعلق بالهوى، والحُب، ويندرج تحت لواء العقيدة الإسلامية، ومن هذه التعريفات، تقديس الوطن، بحيث يُصبح الحب فيه، والبغض لأجله، والقتال في سبيله، فهي تعبير عن واجب الإنسان نحو وطنه، كما أنها تعبير قومي ينصرف إلى حب الشخص، وإخلاصه لوطنه، وقيامه بحقوق وطنه المشروعة في الإسلام⁽¹¹⁾.

وفي الفكر الغربي برز مفهوم المواطنة سنة: (1783م)، في أوج نضج فلسفة الأنوار، وعاشه الناس فعلياً أيام الثورة الفرنسية، إذ ألغت ألقاب عصر الإقطاع، وقلصت من قوة الكهنوت الكنسي، فأصبح الناس يُخاطبون بمواطن، أو مواطنة، ثم تطور المفهوم على مراحل متعددة، وعبر ثورات مختلفة، وذلك في خضم الصراع السياسي، والاجتماعي الذي عاشه القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، حيث أسهم في تطور المفهوم تيارات سياسية، واجتماعية ظهرت بشكل قوي على السطح، ولاسيما منها التيار الليبرالي، والتيار الماركسي، ومما لا يشوبه أدنى ريب أنه لا يُمكن فهم هذا التطور، إلا من خلال البحث عن صلته بالدعائم الصلبة التي قامت عليها أحداث عصر الأنوار في القرن الثامن عشر، ويُمكن تلخيص تلك الرؤى، والقيم في أربع مقولات رئيسة: لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه، ودمج العقل في ثلوث يقوم على العقلانية، والحرية، والعدل السياسي، والاجتماعي، وتحرير التاريخ، والإنسان من أسطورة الحتمية، وتعلق بشرعية السلطة، ولا بد من التأكيد على أن المواطنة مرتبطة بحب الوطن، والذود عنه، ولا يتم ذلك إلا إذا شعر المواطن أنه يتمتع بحقوقه، التي هي متلازمة مع الواجبات، ولمفهوم المواطنة علاقة متينة بمفاهيم ثلاثة: التمدن، والحقوق السياسية، والمدنية، ومرتبطة بشكل كبير مع الحرية، فلا مواطنة بدون حرية، وتجرد الإشارة في هذا الصدد إلى أن المواطنة مرتبطة بالقوة، والنموذج كذلك، ووثيقة الصلة بالتضامن، فلا مواطنة حقيقية دون وجود روح تضامنية قوية⁽¹²⁾.

ثانياً: المحتوى الرقمي العربي و سُبُل الحد من الفجوة الرقمية وتعزيز الهوية الثقافية:

تُعرّف هيئة الأمم المتحدة المحتوى الرقمي العربي؛ بأنه أي محتوى يرد بشكل رقمي باللغة العربية على الإنترنت (أو على الأقراص المدمجة، أو أقراص الفيديو، أو غير ذلك)، ويتضمن المحتوى الرقمي العربي المواقع على الويب، والبوابات، والخدمات الإلكترونية؛ بالإضافة إلى المحتوى بالصوت والفيديو، ويشمل أيضاً البرامج، وقواعد البيانات، والمنتجات المفتوحة المصدر؛ التي تروّج لوظائف اللغة العربية وأدواتها، على غرار واجهات البرامج باللغة العربية، مثل: برامج معالجة النصوص، وبرامج التداول باللغة العربية مثل: برامج التعرف على الكلام والحروف، ومحركات البحث والترجمة، وغير ذلك، ويشكّل تطوير المحتوى الرقمي العربي خطوة مهمة نحو التحول الرقمي على المستوى الوطني، أو المحلي، أو المؤسسي، ويُساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المُستدامة، ويدعم إيجاد فرص عمل، وإطلاق شركات ناشئة⁽¹³⁾. ولا ريب في أن من أبرز التّحديات التي يُواجهها العالم العربي تحدّي الرّقمنة؛ الذي يُعرف بأنه العيش والانغماس ضمن نطاق عالم الاتّصالات الحديثة وفق تلاشي النظم القديمة، والتقليدية شيئاً فشيئاً؛ من أجل تحقيق رقمنة الكتاب والمخطوط والمكتبة والمشاريع، والتّعامل التّام مع الشّابكة، وهذا ما يسمح للحكومات والإدارات، ومراكز

البحوث، والمكتبات العمومية والجامعات، والمجامع، والمجالس العلمية بالتوجه للبحث عن موقع علمي للحصول على تصنيفات متقدمة وفقاً للمعايير العلمية الدولية، وقد تعددت تعريفات الباحثين للرقمنة؛ حيث يذكر الباحث أحمد الشامي بأنها عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك بمعالجتها بواسطة الحاسب الآلي⁽¹⁴⁾، ويقترب مفهوم الرقمنة من مفهوم التقانة؛ الذي يحمل عدة دلالات، ومجموعة من المعاني المعاصرة، ومن بينها: التطبيق العملي للمعرفة في مجال مُحدد(التقانة الطبية)، أو القدرة المتحصلة من التطبيق العملي للمعرفة(تقانة خفض استهلاك الوقود في السيارات، أو التقانة النووية في إنتاج الطاقة الكهربائية)، و طريقة إنجاز مهمة باستخدام سيورورات تقنية، أو نهج ما أو معرفة ما، مثل: التقانات الجديدة في تخزين المعلومات، والجوانب المتخصصة لمجال، أو نشاط ما، مثل تقانة التعليم؛ وهي كذلك تطبيق المعرفة العلمية لأغراض الحياة الإنسانية العملية، أو لتغيير البيئة الإنسانية والتعامل معها⁽¹⁵⁾. ويجمع الدارسون-أو يكادون-على أن مستقبل اللغة العربية مرهون بمواكبة تحديات العصر؛ التي تنضوي تحت لواء امتلاك سلطة المعرفة بمفهومها المعاصر، وقوامها التقنيات الحديثة، وثورة المعلوماتية، والاتصالات بالدرجة الأولى، إذ تزداد أهمية وجود اللغة العربية على الشبكات الحاسوبية مع توجه المجتمع نحو مجتمع المعلومات، ونحو الاقتصاد الذي أساسه المعرفة، وهناك عدة مؤشرات توضح المحتوى في أي لغة من اللغات، إذ ينتشر المحتوى الرقمي العربي على الانترنت كانتشار أي لغة أخرى على مختلف المجالات، ومن بين المجالات التي يتوجب أن يزداد فيها المحتوى الرقمي العربي:

-الأعمال بما فيها مواقع الشركات، ودليلها، ودليل المصانع، والبنوك.

-النشر: وتندرج تحت إطاره المجلات، والدوريات العلمية، والإذاعات، والتلفزيونات.

-الحكومة الإلكترونية: وفيها مواقع الوزارات، والمؤسسات العامة، والبوابة الحكومية.

-العلم والتكنولوجيا:الجامعات، ومراكز البحوث.

-المكتبات مثل: الكتاب الإلكتروني، والصحة، والسياحة، والتسليّة، وغيرها⁽¹⁶⁾.

من أبرز التعريفات التي نجدها عن المحتوى الرقمي العربي؛ هو كل محتوى مطروح بشكل رقمي على الانترنت أو على أقراص مدمجة، أو أقراص الفيديو، أو غيرها باللغة العربية، ويتضمن مواقع الانترنت والخدمات الإلكترونية، والبوابات، و المحتوى السمعي والمرئي باللغة العربية، والبرمجيات المعربة، وقواعد البيانات، ومحركات البحث، وغيرها، ويتضمن المحتوى الرقمي العربي على شبكة الانترنت الأصناف التالية:

1- محتوى رقمي حكومي: يمثل الهيئات الرسمية، ومختلف الأجهزة المتفرعة عنها والتي تتيح المعلومات، الأخبار، والنشاطات الرسمية، كما تقدم خدمات تستفيد منها شريحة واسعة من مواطني البلد. ومن أمثلتها: موقع الويب التابعة للوزارات، والمصالح الإدارية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

2- محتوى رقمي إعلامي: وهو المحتوى المتخصص في توفير تغطية إخبارية مستمرة، ومن أمثلته: الصحف الإلكترونية، ومواقع الفضائيات، والإذاعات.

3- محتوى رقمي تجاري: مرتبط بآليات تسويق وترويج المنتجات، وإشهار العلامات التجارية، ومن أمثلته: مواقع التجارة الإلكترونية، وخدمات البورصة والأسعار، ومواقع التسلية والترفيه؛ التي تنشر الإعلانات التجارية بمقابل، ويمكن أن ندرج ضمنها محركات البحث التي لا تقدم محتوى، وإنما فقط خدمة استرجاع المحتوى المتاح على مواقع أخرى.

4- محتوى رقمي ثقافي: ويتضمن محتوى له طابع تعليمي؛ يشمل المعطيات، و البيانات المجردة، والإحصاءات، وغيرها، ومن أمثلته: مواقع الأكاديميات، والمؤسسات التعليمية، ومراكز البحث العلمي، ومراكز مصادر التعلم، والمكتبات الإلكترونية.

5- محتوى رقمي تقني : يتناول كل ما له علاقة بعالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحواسيب و البرمجيات، والشركات المنتجة، و المصنعة.

6- محتوى رقمي شخصي: يتضمن كل ما يعده وينتجه الأفراد بصفة شخصية، ومن أمثلته: المدونات، والمنتديات، والمواقع الشخصية(17).

ولا ريب في أن من أبرز الطرائق للحد من الفجوة الرقمية باللُّغة العربيّة؛ نشر الثقافة العلميّة باللُّغة العربيّة، والحقّ أن الاستراتيجية التي أعدتها المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم(الألكسو) للثقافة العلميّة والتكنولوجيّة؛ تُشكّل التجربة العربيّة الوحيدة التي حاولت صياغة موقف عربيّ موحد تُجاه الثقافة العلميّة، وذلك وفقاً لما جاء في الدراسة التي نشرتها مؤسسة الفكر العربي، بعنوان: «العرب وتحديات التحوّل نحو المعرفة والابتكار»، وقام بإنجازها الدكتور معين حمزة؛ وهو خبير ومستشار في السياسات العلميّة والتنمويّة، والأستاذ الدكتور عمر البزري؛ مستشار سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة(18)، ومن بين ما جاء في الدراسة: «تعتبر الألكسو أنّ الثقافة العلميّة مساحة شاسعة من التنوّع والتعدّد على مستويات مختلفة، تعكس واقع الحياة المعاصرة بأنماطها المتعدّدة، وتتوقّع أن يقود التراكم الكميّ في تبنّيها، إلى تحوّلات كميّة ضمن سياقات شتى، وترى لذلك ضرورة تبسيط المبادئ والمفاهيم العلميّة كي يتسنى نشرها وانتهاجها أساساً لممارسات قيّمة في شتى المجالات، وتُبرز الوثيقة من القيم الأساسيّة لبناء الثقافة العلميّة والاستقلاليّة، والانضباط المنهجي، وبتّ روح المبادرة والابتكار، وتوليد الدوافع الذاتيّة للمتابعة المعرفيّة، وتأصيل مفهوم المجتمع دائم التعلّم، وتحفيز ملكة التساؤل»(19). وهناك مبادرات عربيّة سعت إلى الحد من الفجوة الرقمية، ونشر الثقافة العلميّة والتكنولوجيّة، ولكن ما يُلاحظ أن أنشطة الثقافة العلميّة في البلدان العربيّة تعاني من مشكلات رئيسية، مثل هشاشة البنية التحتيّة، واقتصارها على نخبة سعت إلى تفعيل بعض البرامج أحياناً بدعم من جهات رسميّة، وتارة أخرى بالاعتماد على جهود فرديّة مُبعثرة، وعلى الرّغم من العقبات التي تعاني منها شتى الأنشطة المتصلة بالثقافة العلميّة، إلا أنّ الإعلام الرقميّ أسهم في تنوّع هذه الجهود وانتشارها، ومن بين التجارب التي سعت إلى تفعيل الثقافة العلميّة وتأصيلها في عدد من البلدان العربيّة؛ مشروع بنك المعرفة المصري؛ الذي أُطلق عام: 2016م بهدف تكوين أكبر مكتبة رقمية في العالم، وقد شهد العام الأوّل لإطلاق بنك المعرفة المصري أكثر من 70 مليون عمليّة بحث، وأسفر عن 40 مليون عمليّة تنزيل للملّفات، و250 ألف عمليّة تسجيل لحسابات مُستخدمين في موقع البنك، ومن بين المؤسسات التي لقيت قدراً كبيراً ولموسماً من النجاح مكتبة الاسكندرية؛ حيث تحوّلت خلال بضع سنوات إلى مرجع لتعميم المعرفة وتحديثها من خلال مختلف الفعاليّات الثقافيّة والعلميّة، ومركز الموارد الإلكترونيّة، ومركز القبة السماويّة العلميّ، وبرامج التمكين الخاصّة بمهارات المُعلّمين، وفي دولة الكويت-على سبيل المثال- أنشئت مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي، بصفتها مؤسّسة خاصّة غير ربحيّة، وتتضمّن الاستراتيجية الحاليّة للمؤسّسة ثلاثة محاور رئيسية، هي: نشر الثقافة العلميّة، ودعم البحوث العلميّة، ورفع كفاءة الابتكار لدى الشركات والشباب، وفي المملكة العربيّة السعوديّة؛ تُعتبر مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيّة، أولى الجهات الحكوميّة التي أولت الثقافة العلميّة اهتماماً خاصاً(20). وفي الجزائر؛ عمل المجلس الأعلى للغة العربيّة على تجسيد الرّقمنة على مستوى منشوراته بصورة كاملة، وهي في سبع شبكات عالمية؛ يُمكن قراءتها وتحميلها بالمجان، والرّقمنة أصبحت قيمة متزايدة لمؤسّسات المعلومات على اختلاف أنواعها، ويعتقد الباحث الدكتور صالح بلعيد أن رسم سياسة لغويّة تربويّة جديدة؛ تعمل على فكّ الأسر والسّماح للعربيّة بالازدهار يقتضي سدّ الفجوات التاليّة:

- 1- سدّ فجوة المحتوى الرقميّ العربيّ.
- 2- العمل على توطين العلم باللُّغة العربيّة.
- 3- تعزيز الدّراسات في مجال هندسة اللّغات.
- 4- تكثيف الجهود في مجالّ المعاجم الحاسوبيّة.
- 5- تكثيف الأعمال العلميّة في المحتوى الرقميّ.
- 6- إنتاج برمجيات ومحلّلات صرفيّة ونحويّة ذكيّة للمعالجة الآليّة.
- 7- التوسّع في استخدام ذخائر النّصوص المحوسّبة(21).

ولقد بدأت الدول العربية تمضي قدماً في توسيع نطاق الاتصالات بالشابكة(الانترنت)، إذ نبّه بعض الخبراء إلى أن سنة:2018م، عرفت في العالم العربي نحو:226مليون مستخدم للانترنت، بما يعادل أكثر من:55بالمائة من السكان، وذلك بمعدل يزيد على 7 بالمائة من المتوسط العلمي. وقد جاء في كتاب: «العرب وتحديات التحوّل نحو المعرفة والابتكار»، والصادر عام:2020م، أن التقارير تُشير إلى «النموّ الهامّ في عدد مُستخدمي شبكة الإنترنت في العالم العربي، الذي ناهز230مليون مستخدم عام:2018م، ولقد مهّدت شبة الإنترنت، ومبادرات العلم المفتوح، والنشر المفتوح، وتقنيات التواصل الذكيّة، السبل نحو مناخات معرفيّة جديدة، وتعاون حثيث بين الأفراد والمؤسّسات خارج الأطر الحكومية؛ فالمجالات مفتوحة لأي مواطن، وفي أي بقعة من الأرياف العربية، للاطلاع المباشر على المنشورات الأدبيّة والتقارير العالميّة ونواتج البحوث. لكن وعلى الرّغم من مزايا الإعلام الرّقمي، إلّا أنّ هناك عقبات ومحاذير ينبغي التعامل معها..ولا بدّ من التحديث المستمرّ لشبكة الإنترنت، وتخفيض كلفتها ونشرها في المناطق النائية والمهمّة، وتشجيع أنشطة الإعلام الرّقميّ وانتشارها وتحفيزها، وإثراء المحتوى الرّقميّ العربي من خلال آليات تتيح التعاون ضمن وبين البلدان العربية وسواها من بلدان العالم»(2).

والحق أنّ إثراء المحتوى الرّقمي العربي لم يعد حكراً على جهة معينة، فهو مسؤولية الجميع من أفراد غيورين على اللغة العربية، وجهات عامة، وخاصة، ولا يختلف اثنان في أن وجود محتوى من دون إدارات، ونظم حاسوبية تخدمه، وتقدمه للمستفيدين لن يكون ذا فائدة كبيرة للمجتمع العربي؛ لهذا عمدت عدة دول إلى دعم المحتوى العلمي، والرّقمي العربي، ونذكر في هذا الصدد مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي الذي أشرفت عليه هيئة مدينة الملك عبد الله للعلوم التقنيّة بالتنسيق مع عدة جهات داخل المملكة العربية السعودية، وخارجها، وقد حققت هذه المبادرة حضوراً للغة العربية بلغت نسبته3 بالمائة من حجم المحتوى العالمي المتناول عبر الشابكة، وقد أسهمت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنيّة في مجال ترجمة العلوم المختلفة، والتقنيّات الحديثة إلى اللغة العربية، فبعد أن كان المحتوى الرّقمي العربي يمثل0.3من المحتوى العالمي، أصبحت نسبة:3بالمائة تتناسب مع حجم النفاذ للغة العربية للانترنت، ومع أن هذه النسبة بحاجة إلى تعزيز أكثر، وقد سعت هذه المبادرة إلى تسخير المحتوى الرّقمي لدعم التنمية، والتغيير نحو مجتمع المعرفة، ونيل مختلف شرائح المجتمع المعلومات، والفرص الإلكترونيّة، وتعزيز المخزون الثقافي، والحضاري الرّقمي، والتمكين من إنتاج محتوى عربي يتسم بالثراء، والتنوع، ومن أهم المشروعات التي اشتملت عليها هذه المبادرة المشروعات البحثيّة، والتي تتضمن تصميم برامج إلكترونيّة، وأنظمة تقنيّة حديثة لخدمة اللغة العربية، من خلال إثراء موسوعة ويكيبيديا العربيّة(ويكي عربي)، وقد تمت ترجمة أكثر من4100مقالة إنجليزية من موسوعة ويكيبيديا بالتعاون بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنيّة، ومختلف الجامعات السعودية؛ مما أدى إلى زيادة محتوى الويكيبيديا العربيّة إلى أكثر من:4بالمائة، وقد أسست مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيّة المدونة اللغوية العربيّة، وتمكنت من جمع أكثر من 900 ألف نص تحوي أكثر من 700 مليون كلمة، وقد تم إتاحة النسخة الأولى من موقع المدونة www.kacstac.org.sa، وتشكل المدونة العربية حجر زاوية في المحتوى العربي، ومحطة رئيسة لتعزيز المحتوى الرّقمي العربي، فهي تتضمن مجموعة كبيرة من الكتب بالعربية عبر التاريخ، وفي شتى التخصصات، كما أن المدينة جمعت أكثر من 700 مليون كلمة من نصوص المؤلفات العربية، وهي ترمي إلى أن تصل الكلمات إلى بلايين المصطلحات تغطي مختلف المحطات من العصر الجاهلي، إلى العصر الحديث(23).و تعد المعرفة الرقمية الآن واحدة من أبرز، وأهم السمات، والخصائص المميزة للمجتمعات المعاصرة، كونها وسيلة فعالة جداً في تحقيق تطلعات الأمم إلى المستقبل، عن طريق استخدام التكنولوجيات الإلكترونية الحديثة، والمتقدمة، مما يؤدي إلى إحداث تغييرات واضحة، ليس فقط في مجال إمكانات التواصل، وتداول المعلومات، والمعارف، ولن أيضاً في منظومة القيم المتوارثة، والعلاقات بين الناس، فتكنولوجيا الشبكات الرقمية تتيح الفرصة لارتداد كثير من المجالات العلمية، والثقافية الكثيرة، والشديدة التنوع، وكثيراً ما تكون متضاربة، وربما متناقضة فيما بينها، ولكن هناك من يعرف كيف يتعامل بتلقائية مع هذه الثقافة الرقمية؛ التي تؤلف جزءاً من التكوين الذهني، والسلوك الطبيعي للأجيال الجديدة، بحيث يُطلق عليهم في بعض

الكتابات (الناس الرقميين)، الذي وُلدوا، وترعرعوا، وشبوا في هذا العالم التكنولوجي، والرقمي، واندمجوا فيه بكل كياناتهم، وانسجموا مع عوالمه الرحبة جداً⁽²⁴⁾. ومما لا يشوبه شك، ولا يخامرُه أدنى ريب أن ثمة تحديات كثيرة للحوسبة أمام اللغة العربية من النشر الإلكتروني، وأهمية تعريبه، إلى شمولية اللغة العربية بالحاسوب، وتطويره بما يتوافق مع اللغة العربية المعلوماتية، تمهيداً للتأمل في حوسبة المعجم العربي على سبيل المثال، وهذه الحوسبة من شأنها أن تمضي قدماً في مجال معجمات المدونات، وتقدم خدمات كبيرة للبحث اللغوي، والأدبي؛ فجميع الأعمال المعجمية تقوم على الإعداد المعجمي لمختلف الكلمات الواردة في نص معين، وتظهر أهمية الحاسوب في صناعة المعجم فيما يلي:

-تعرف الحروف والكلمات ألياً.

-تخزين المادة، و ترتيبها طبقاً للنظام المطلوب.

-استرجاع المادة، أو بعضها، وتعديل مختلف المعطيات، وحذف ما لا يحتاج له، والحصول على أجزاء محددة من داخل المادة المخزنة لبحثها⁽²⁵⁾. ومن بين التجارب الرقمية الناجحة «الدليل العربي للولوج إلى الإنترنت»، وهو من أهم الإنجازات العربية للتعامل مع معطيات العالم الرقمي على شبكة الإنترنت، إذ يجمع بين قوة محرك البحث، ووجود أداة لبناء الأدلة، وذلك من أجل الوصول إلى حل متكامل للبحث، أو التصفح. وبنك المصطلحات في مجمع اللغة العربية الأردني، و البنك الآلي السعودي للمصطلحات، والمعروف باسم: (باسم)، و بنك المصطلحات والمعجم الآلي الشامل بمكتب تنسيق التعريب في المغرب الأقصى، والتابع للمنظمة العربية للتربية، والثقافة، والعلوم، والمكنز العربي و برمجياته الرقمية المتعددة، والمتنوعة، وقاعدة المعطيات المعجمية المعروفة باسم (العربي) التي أنشئت من طرف معهد دراسات التعريب، وأبحاثه في جامعة محمد الخامس بالرباط في المملكة المغربية، إضافة إلى مجموعة من قواعد المصطلحات اللغوية، وبنوكها في عالمنا العربي، فقد أثمرت الجهود في هذا الحقل عن إنشاء مجموعة من البنوك، والقواعد المصطلحية للغة العربية، والجدير بالذكر أن هناك إمكانية للاستفادة من النظم المساعدة في توليد المصطلح باستعمال الحاسوب، والنظم التي تُساهم في رصد المصطلحات، وتقطيعها، واستخلاصها منفردة، أو ضمن سياقاتها، والنظم البرمجية لفهرسة المصطلحات، وتصنيفها، وبرمجيات إدارة المصطلح في حقل الترجمة الفورية، وغيرها، لقد استحدثت اللغة لنفسها جملة من الأدوار الجديدة، وذلك بعد أن تداخلت، وتلاحمت مع العلم، والتكنولوجيا بشكل كبير؛ مما أدى إلى بروز مجموعة من الأدوار الاقتصادية، والسياسية، وقد نبه تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني إلى أهمية اللغة العربية بصفاتها مقوماً أساسياً للنهوض ببناء مجتمع المعرفة العربي، وبالنظر إلى الدور الذي تضطلع به بالنسبة لجميع عناصر الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة؛ التي تشمل العناصر الرئيسية التالية:

-النفاد إلى مصادر المعلومات، والمعرفة.

-استيعاب المعرفة من خلال التعليم، والتوعية.

-توظيف المعرفة في تفسير الظواهر، وحل المشكلات.

-توليد المعرفة الجديدة، من خلال جهود البحث، والتطوير، والإبداع.

-إهلاك المعرفة المتقدمة، وإحلال المعرفة الجديدة بدلاً منها.

ويرى الباحث والعالم العربي المعروف نبيل علي، والمتخصص في البرمجيات، أنه على الرغم من كثرة الحديث عن أهمية اللغة في زمن التكنولوجيا، والمعلومات، غير أن معظمه اتسم بالعمومية، دون تحديد العوامل التي استندت إليها هذه الأهمية، والدوافع وراء المطالبة بتطوير اللغة العربية: تنظيراً، ومعجماً، وتعليمياً، وتعلمياً، واستخداماً، وتوثيقاً، وقياساً، وحوسبة؛ لذا فهو يرى أن تحديد هذه الدوافع يكون وفقاً للتصنيف التالي: الدافع الاقتصادي، والدافع السياسي، والدافع العلمي، والدافع التكنولوجي، والدافع الاجتماعي، والدافع الثقافي، والدافع التربوي، والدافع الإعلامي، ولا ريب في أن هناك قدراً لا يُمكن الاستهانة به من التداخل بين هذه الدوافع، فبالنسبة إلى الدافع الاقتصادي تعد تكنولوجيا المعلومات بمثابة حلقة وصل بين اللغة، والاقتصاد، ولاسيما إذا تذكرنا القول الرائج: (إن من يستطيع أن يسوق لغته يستطيع أن يسوق منتجاته في

عصر اقتصاد المعرفة)، وينشأ الدافع الاقتصادي من عوامل متعددة، لعل أبرزها: الدور الرئيس الذي تضطلع به صناعة المحتوى في اقتصاد مجتمع المعرفة، حيث إن اللغة، ومعالجتها ألياً أهم عناصر البنى التحتية لهذه الصناعة دون منازع، حيث تقوم صناعة المعلومات على ثلاث دعائم رئيسية، هي: المحتوى الذي يُمثل مواد التصنيع المعلوماتي، ومعالجة المعلومات التي تمثل أدوات الإنتاج، وشبكة الاتصالات المجسدة لقنوات التوزيع، ويندرج في إطار هذه الثلاثية، وفيما يتعلق بمساهمة كل منها في العائد الكلي لصناعة المعلومات، يحظى شق المحتوى بالنصيب الأكبر؛ إذ تؤكد دلائل أن مساهمة المحتوى في صناعة المعلومات، ومساهمة اللغة في شق المحتوى، كلاهما في تصاعد مستمر (26). وتُشير في هذا الشأن إلى أن طريقة حفظ الوثائق -على سبيل المثال-، بأشكالها المتعددة، عرفت نقلة نوعية، خاصة بعد التطورات الحديثة في ميدان تكنولوجيا المعلومات، وتعد الرقمنة شكلاً متطوراً من أشكال التوثيق الإلكتروني، وخاصة فيما يتعلق بتوثيق الوثائق التاريخية، بحيث تتم عملية الرقمنة بنقل الوثائق من خلال وسيط إلكتروني، وتتخذ شكلين رئيسيين: الرقمنة بشكل صور، والرقمنة بشكل نص، إذ يُمكن إدخال بعض التحويلات، والتعديلات عليها، وذلك بعد القيام بعملية معالجة النص عن طريق مساعدة برنامج خاص بالتعرف إلى الحروف، وتتبدى أهمية الرقمنة فيما يتصل بالتوثيق التاريخي في الميادين الآتية: حماية المخطوطات العربية بشكل خاص، والحفاظ على التراث العالمي بصورة عامة من الزوال، ووصون الوثائق التاريخية من الضياع، والتلف، والانقراض، حيث تسمح التكنولوجيات الحديثة، وتقنيات الرقمنة من نقل جميع الوثائق التاريخية عبر وسيط إلكتروني، يُساعد المستفيد في الاطلاع على الوثيقة دون الحاجة إلى الرجوع إلى الوثيقة الأصلية، إلا في حالات استثنائية، وهذا من شأنه أن يُقلل من إمكانية تعرض تلك الوثائق التي تكتسي أهمية استثنائية للتلف، والضياع، ولاسيما منها المخطوطات القديمة المكتوبة على ورق البردي، أو الرق، كما أن وضع الوثائق التاريخية على الشبكة، سيكون له الفضل الأكبر في تعميم الفائدة، وفي أغلب الأحيان بأقل جهد، وتكلفة، فاستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في ميدان تكنولوجيا المعلومات، والتوثيق الإلكتروني سهل بشكل كبير استخدام النسخ الإلكترونية من الوثائق التاريخية، بدلاً من النسخ الأصلية، وخاصة أن طبيعة الوثيقة المخطوطة تقتضي التعامل معها بكثير من الحذر، والدقة خوفاً من الضرر، والتلف (27). لا ريب في أنه قد حدثت طفرة تقنية كبيرة على مدى الخمسة عقود المنصرمة، حيث أدت هذه الطفرة إلى ظهور وسائط للتواصل اللغوي بين البشر بطرائق غير معهودة من قبل، فشبكات الاتصالات الحديثة أدت إلى ثورة في المعلومات، وانسيابها بحرية، لم تعرف لها البشرية مثيلاً، إذ تدخلت في معدلات تسارع أرباح البنوك، والشركات، نظراً لسهولة الاتصالات، ومن ثمة سرعة اتخاذ القرارات، وبفضلها أيضاً تبدت جملة من المظاهر في السلوك، والأنشطة التي يُمارسها الأفراد في المجتمعات كافة، والتي يؤدي فيها جهاز الحاسوب دور البطولة، وهذه الثورة قلبت المفاهيم، وفي مقدمتها مفهوم الثقافة، بدلالاتها الواسعة جداً بما فيها النشر الإلكتروني، فقد أضحت المدونات الإلكترونية ظاهرة مستحدثة تدخل عالم النشر، واكتشاف المواهب الجديدة في شتى العلوم، ومن بينها الأدب، إضافة إلى دورها في تمكين الإنسان من الاطلاع على المجلات، والصحف بإتاحتها على الشبكة العالمية للمعلومات، فالوسائط الحديثة أسهمت في إحداث ثورة في توفير الاتصال العولمي، وأذابت الحدود بين البشر، باختلاف ثقافتهم، فقد أحدثت هذه الوسائط كذلك ثورة في مجال سرعة متابعة الإنتاج الفني، الذي ينتج في أي مكان من أرجاء العالم، بحيث أضحي بإمكان أي فرد مشاهدته في حدود ساعات قليلة على مواقع البث، وهذه الأمور كلها، سيكون لها جملة من الأدوار الكبيرة في تطور، وتغيير المفاهيم المتصلة بحقوق الملكية الفكرية من جهة، كما أن من شأنها أيضاً أن تحدث لوناً من ألوان تلاقح الأفكار، والإبداعات، وتأثيرها المتبادل على المبدعين في أرجاء العالم، إضافة إلى انفتاح العالم على مختلف الرؤى، والأفكار، والمدارس الفنية، والتساؤل الذي يُطرح في هذا الصدد: ما هو مصير الثقافة العربية في ظل هذه الوسائط، وكيف يُمكن أن تطور لغتنا العربية لتتلاءم معها، وتغدو صالحة لاستيعاب الثقافة العلمية المتطورة، وللتواصل مع شتى الثقافات الأخرى، وهل تكون هذه الوسائط وبالأخص علينا، من حيث إنها ستكشف عجزنا، وتخلفنا؟ أن أنها ستكون فرصة حقيقية، ومواتية للتطور، والوصول بالثقافة العربية إلى آفاق جديدة؟ (28). والحقيقة هي أن الراجح الأكيد في هذا الزمن (عصر المعلومات)، هو من

سينقن التعامل مع هذه الثورة المعلوماتية، ونتائجها، من خلال ما تتيحه من فرص لتعزيز المحتوى الرقمي باللغة العربية، ولا غرو أن السلبيات، والإيجابيات لا تتجلى في ثورة المعلومات، والرقمنة في ذاتها، وإنما في عجز مجتمعات محددة عن الإبداع، والتنافس، والعرض في سوق المعلومات المفتوح، والحق أن النجاح يكمن في التفكير الجيد، والعمل البناء بطرائق ما لرفع القدرة على الاشتراك بفعالية في تعزيز المحتوى الرقمي العربي، وإنتاج المعلومات، واستهلاكها، واستثمارها، وهذا الأمر يقتضي قبل كل شيء الاستعداد لدفع التكلفة المادية (النقدية) لبناء القاعدة التكنولوجية للمعلومات، والاتصال، وامتلاكها، والاستعداد مبدئياً لتخفيض تكاليف اقتناء وسائل المعلومات، وتسهيل عملية وصول المواطنين إليها، واعتماد سياسة دعم لها، كما تُعدم بعض المواد الاستهلاكية، الأمر الذي سينجم عنه تسريع دورة المعلومات، وعوائدها المادية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ترتفع الأصوات مطالبة بحلول أقل كلفة، وتطالب الحكومة بدعمها، من أجل ضمان نسبة معينة من المساواة في حقوق الاتصال، والإفادة من تكنولوجيا المعلومات، ومن بين الحلول المقترحة لتعزيز المحتوى الرقمي العربي دفع القطاع الخاص، وإشراكه، وتشجيعه بالقوانين، والمراسيم، على الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات، والرقمنة، والاتصالات، والبرمجة، والتدريب، مما يُسهم في تخفيف العبء المادي على الحكومات في الوقت نفسه الذي يؤدي إلى زيادة الإمكانيات، إضافة إلى أن الإسراع بتكوين شراكة، أو تجمع إقليمي عربي، أو أي تعاون، أو اتحاد آخر ممكن في مجال المعلومات، وتعزيز المحتوى الرقمي العربي، يُمكن أن يُساعد هذا الأمر في حماية الهوية الثقافية العربية، وإعادة التكامل الثقافي العربي القومي، ومن شأنه أن يُخفف، على الأقل، من عملية التآكل الثقافي، ويجنب الانصهار في الثقافة الوافدة عبر الوسائل السمعية البصرية، والناجحة، والناجمة أساساً عن ضعف المجتمعات العربي في هذا الميدان، ويُمكن بناء على ما سبق ذكره، الدخول في تعاون إقليمي أوسع على غرار ما بادر إليه الاتحاد الأوروبي في مؤتمر روما (أيار 1996م)، والذي كان يهدف إلى تعزيز التعاون الأوروبي-المتوسطي في مجالات مجتمع المعلومات، بغرض تسهيل تنمية التبادل وفق الاتفاق على معايير تضمن تبادل المصالح، بما يتجاوز مجرد الإطار التقني، والفني، إلى المجال التنموي بمختلف أبعاده الاقتصادية، والثقافية (29). إن الحقيقة التي لا يُمكن إنكارها أن الدول العربية بدأت تُحقق تقدماً سريعاً في الجانب الرقمي، والتقني في مختلف أشكاله، وحضوره، وبالرغم مما هو متداول بين الباحثين من ضعف المحتوى المنشور باللغة العربية على الشبكة، إلا أن الحضور الإلكتروني للغة العربية بدأ يزداد تدريجياً، وعلى مراحل، وينال الاهتمام من لدن المؤسسات العلمية، والثقافية، والباحثين في سائر أقطار العالم العربي، وخارجه، ولاسيما على مستوى مجامع، ومؤسسات خدمة اللغة العربية، ومراكز البحوث، ومؤسسات التعليم العالي، والمجلات العلمية، وسنسى في هذا القسم إلى تقديم بعض النماذج من هذه الجهود لتعزيز المحتوى الرقمي العربي، ونشير في هذا الصدد إلى العمل الموسوعي، والتعليمي، والثقافي الموسوم ب: (مصادر المعلومات المرجعية الموسوعة العربية العالمية)، التي هي موسوعة في الثقافة العربية الإسلامية، بما تشتمل عليه من اللغة، والأدب، والتاريخ، والحضارة، وكذلك (ويكيبيديا العربية)، وهي النسخة العربية من مشروع ويكيبيديا، وهي تغطي فراغاً كبيراً للمستفيدين الناطقين باللغة العربية في كثير من المجالات، ونشير كذلك إلى موقع (لسان العرب)، وهو أحد أشمل معاجم اللغة العربية، وأكبرها، وأغناها بالشواهد، و(معجم الدوحة التاريخي للغة العربية)، وهو مؤسسة لغوية علمية ذات شخصية اعتبارية، تابعة إلى معهد الدوحة للدراسات العليا، وتهدف إلى إنجاز معجم تاريخي للغة العربية، وبناء مدونة لغوية عربية تتسم بالشمولية، واستخلاص معاجم فرعية من المعجم التاريخي الرئيس، إضافة إلى إصدار دراسات، وأبحاث معجمية، و موقع (الباحث العربي)؛ الذي يُقدم خدمة البحث في أهم القواميس، والمراجع اللغوية العربية، ويحتوي الموقع على أكثر من 31000 مادة، وأكثر من 4000000 كلمة مجموعة من أبرز المعاجم اللغوية التراثية، ويذكر الباحث فيصل طالب في دراسة موسومة بـ: (المحتوى الرقمي العربي وسبل تعزيزه واستثماره)؛ أن اللُّغة العربيّة احتلّت المرتبة الرابعة بين اللغات العشر المستخدمة على شبكة الإنترنت في العام 2015م، بعدما بلغت المرتبة السابعة في العام ٢٠١٢، (هي اللغة الرابعة عالمياً من حيث الانتشار)، بمحتوى رقمي يتراوح بين ١/ALMI

و٣٪ [ALM] من أصل المحتوى الرقمي العالمي، وبنسبة استخدام عربي لا تتجاوز ٥ ٪ [ALM] من مجموع المستخدمين في العالم ؛ وذلك بحسب دراسات مراكز متخصصة؛ مع ما يعترى ذلك من ضبابية المؤشرات التي تشي بتطور المحتوى الرقمي العربي استناداً إلى المقاييس المستخدمة، في ظل وجود نسبة كبيرة منه غير مرئية لمحرّكات البحث، والتغيّر السريع لحركته، ووجود مواد مكرّرة...؛ الأمر الذي يصعب قياس حجمه بدقة عالية. ومع ذلك، فإن اللغة العربية، بحسب تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا)، حققت أعلى نسبة نموّ على شبكة الإنترنت بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١١، بالمقارنة مع اللغات الأخرى، ويشير إلى أن الفجوة الرقمية التي يعانها المحتوى الرقمي العربي مرتبة الأضلاع:

- فجوة هائلة بين شكلي المحتوى المعرفي العربي الورقي والرقمي.
- فجوة بين عدد المستخدمين العرب وبين المحتوى الرقمي العربي.
- فجوة بين طغيان النصوص وضآلة المحتوى السمعي – البصري، كما يُنبّه الباحث فيصل طالب في الدراسة نفسها إلى أن قسماً كبيراً من هذا المحتوى معرّب من لغات أجنبية، وأن تدني نسبته العامة تعود إلى معوّقات عديدة، من بينها:

أ- معوّقات حقوقية وقانونية:

— عدم ضمان الحقوق الفكرية للناشرين على شبكة الإنترنت، على قاعدة أنّ صناعة المحتوى الرقمي هي امتداد لصناعة المحتوى الورقي.

— عدم قيام الدول العربية بمشاريع وطنية، بالاتفاق مع شركات عالمية متخصصة، بالتخلّي عن ملكيتها لمحفوظاتها الوطنية وتحويلها إلى رقمية (تجربة الهند الرائدة في هذا المجال).

— إنّ قوانين الاتصالات والجرائم الإلكترونية ليست معتمدة ومنتشرة على كامل مساحة الوطن العربي، بما يكفل حماية حقوق الناشرين والمستخدمين على السواء.

ب- معوّقات تقنية:

— ضعف البنية التحتية التقنية (سرعة الإنترنت والشبكات النحاسية أو الألياف الضوئية، وملاءمة قدرتها لتزايد عدد المستخدمين) وضعف الأدوات والتقنيات اللازمة لإعداد المحتوى وتنظيمه وإدارته، كأدوات معالجة المحتوى العربي على الحواسيب (مدققات النحو والصرف، وأدوات الإملاء الصوتي، والقراءة الآلية للنصوص).

• نقص الإمكانيات التقنية التي توفر الحماية اللازمة للنشر الإلكتروني وملكياته الفكرية من القرصنة.

ج- معوّقات حوكمية:

— ضعف الرؤية المتعلقة بسياسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي لا تقتصر فقط على استثمار الإنترنت وإدارته، بل تشمل على أبعاد أخرى تتصل بالبنية التحتية، والتنمية المستدامة؛ فضلاً عن أنّ غياب التنسيق بين البلدان العربية، بمؤسساتها الحكومية والخاصة، في مجال تعزيز المحتوى الرقمي العربي، يشكّل عائقاً حوكمياً في حسن إدارة هذا الملف.

د- معوّقات ثقافية: إنّ حجم المحتوى الرقمي العربي ونوعه مرتبطان بضعف إسهام الفاعلين الثقافيين في إنتاج المواد المعرفية باللغة العربية، في ضوء واقع الأطر التقنية المتاحة؛ ومن غير أن ننسى الدور السلبي الذي يتسبب به عدم إتقان اللغات الأجنبية الأكثر انتشاراً على الشبكة العنكبوتية، معطوفاً على واقع المحتوى الرقمي العربي الضعيف، في تراجع نسبة ارتيادها من قبل المستخدمين العرب؛ على حين يلجأ الذين يتقنون هذه اللغات، وفي ظل الواقع نفسه للمحتوى الرقمي العربي الذي ليست لديه القدرة لتلبية احتياجاتهم المطلوبة، إلى الانصراف عن الاهتمام بإثراء هذا المحتوى وارتياده.

هـ- معوّقات اقتصادية: إنّ تنمية صناعة المحتوى الرقمي العربي، وتطوير القدرات الاقتصادية في البلاد العربية مرتبطان جدلياً، بحيث يتبادلان التأثير والتأثير بينهما .

إنّ ضعف المحتوى الرقمي العربي عائق كبير أمام التحوّل العربي إلى اقتصاد المعرفة، ولولوج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من هذا الباب الكبير الذي يتيح فرصاً هائلة للعمل والتطوّر. ولا شكّ في أنّ الواقع الراهن لهذا المحتوى هو نتاج الحالة العربية العامة، كما أسلفنا، وأنّ تضيق الفجوة الرقمية بين المجتمعات العربية والعالمية يجب أن تكون غاية كبرى للعرب على المستويين الوطني والقومي، من أجل النفاذ إلى العالم بالحضور "العالمي" في وجه الغزو المعولم⁽³⁰⁾. ومن بين مجامع اللغة العربية، التي لها حضور على الشبكة، وأسهمت في تعزيز المحتوى الرقمي العربي (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، وقد تأسس سنة: 1932م، وبدأ العمل فيه سنة: 1934م، ويهدف المجمع إلى إعداد المعاجم اللغوية، وبحث قضايا اللغة العربية، ووضع المصطلحات العلمية، واللغوية، وتحقيق التراث العربي، فضلاً عن النشاط الثقافي، و (مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية-مكة المكرمة-)، وقد أنشئ هذا المجمع على الشبكة العنكبوتية سنة: 1433هـ/2012م، وهو أول مجمع لغوي أسس بنيانه على الشبكة العالمية، حتى تكون اللغة العربية بين يدي العالم، و (مجمع اللغة العربية الأردني)، وقد بدأ هذا المجمع يزاول أعماله بصورة رسمية سنة: 1976م، ومن أبرز ما يرمي إليه الحفاظ على سلامة اللغة العربية، والعمل على أن تواكب متطلبات الآداب، والعلوم، والفنون الحديثة⁽³¹⁾. والجدير بالذكر بالنسبة إلى مجمع اللغة العربية الأردني، هو أنه قام بإنشاء بنك مصطلحات حقق نجاحاً كبيراً في تعزيز المحتوى الرقمي العربي، فقد تمكن هذا المجمع من تطويع معطيات التقنية الرقمية، وبرمجياتها، ونجح في تخزين المصطلحات العلمية، والتقنية من أجل تسهيل عمليات التعريب، والترجمة على المتخصصين، ووفقاً لما جاء في تقرير صادر عن المجمع اللغوي الأردني، فإن مشروع هذا البنك في صورته النهائية يستهدف الأمور الآتية:

- جمع المصطلحات، وتنظيمها، وتوفير وسائل توزيعها، والتأثير في استعمالها.

- تأسيس خدمات مصطلحية، ولغوية محوسبة، وتوفيرها للمستخدمين، وذلك من خلال الاتصال المباشر، وغير المباشر.

- تقديم خدمات مصطلحية متخصصة للباحثين في مجلس المجمع، ولجانه، وكذا لكل مؤسسات العمل المصطلحي العربية، وهيئاتها التي تنسق مع المجمع (المجامع اللغوية، والعلمية العربية، ومكتب تنسيق التعريب.. إلخ).

- اعتماد بنك المصطلحات في المجمع مركزاً للأبحاث يعمل على تصميم أدوات حاسوبية لتحسين معالجة اللغة العربية بالحاسوب، وتطويرها.

- العمل على تطوير المنهجيات النظرية، والتطبيقية للعمل المصطلحي المحوسب، وتوحيد الممارسات المصطلحية عند الأفراد، والمؤسسات.

- اعتماد البنك أداة تمكين لتنفيذ تعليمات مشروع قانون اللغة العربية الذي يتقدم به المجمع إلى السلطات التشريعية بطلب إقراره.

- توفير الوسائل الفنية الآلية التي تُساعد المجمع في نشر المعاجم العلمية، والفنية.

- العمل على توفير المستلزمات الفنية لدى البنك، لإنشاء مركز خاص بشبكة عربية للمصطلحات، وتعزيز فرص قيام تعاونيات مصطلحية بين مؤسسات العمل المصطلحي العربية⁽³²⁾.

وفيما يتعلق بمشروع معجم الدوحة التاريخي، فقد أعلن عنه المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات بعد اجتماعات استمرت حوالي سنتين، في مايو: 2013م، حيث تمت الإشارة في الإعلان إلى إطلاق مشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، وإطلاق صفحته الإلكترونية، وهو يؤرخ لألفاظ اللغة العربية على مدى عشرين قرناً، ويتم على مراحل متعددة، حيث يجري عرض إنجازاتها كل ثلاث سنوات، ويسعى لبناء مجموعة من البرامج الحاسوبية الخاصة بالمعالجة الآلية للغة العربية، مثل: الترجمة الآلية، والإملاء الآلي، والمدققات النحوية، وغيرها، كما أنه سيسمح بتوفير مجموعة من المعاجم الفرعية، مثل: معجم ألفاظ الحضارة، ومعاجم مصطلحات العلوم، والمعجم الشامل للغة العربية المعاصرة، والمعاجم اللغوية التعليمية، والهدف من هذا المشروع الذي وصفه المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات بالمشروع

النهضوي، فهو يرمي إلى تمكين هذه اللغة من التطور على هدى من التاريخ، وفهم تاريخ الألفاظ العربية، ودلالاتها، وقد تكفلت دولة قطر بتمويله(33). وبالنسبة إلى الجهود المبذولة، على صعيد الخدمات التقنية الرقمية باللغة العربية، فقبيل انتصاف العقد الأول من القرن الحالي، بدأت انطلاقة المشروع الكبير الذي يرمي إلى إنجاز المحتوى الرقمي العربي، وقد استدعى التفكير في هذا المشروع، وضع إستراتيجية عربية شاملة لصناعاته، وتشجيع شتى الأقطار العربية للاشتغال في هذا المشروع الكبير جداً، والضخم في ما يشتمل عليه من محتوى، وقد نهض هذا المشروع على أسس، وقواعد رئيسية، من أبرزها:

-تجميع المكتبات الوطنية، وتخزينها، حتى تغدو متداولة على نطاق واسع، ومتوافرة على الشبكة.
-تدوين كل ما له صلة، أو علاقة باللغة العربية، والعمل على تسجيله، بما في ذلك النصوص الرئيسية للأدب العربي، قديمه، وحديثه، والصور، والفيديوهات، ومختلف الوسائط المتعددة، والبرمجيات التفاعلية، والمعاجم العامة، والمتخصصة، والثنائية اللغة.

-تسجيل الوثائق، والملفات العامة، والخاصة.
-تسجيل العاديات، ومختلف المقنتيات في المتاحف العربية.
-تسجيل المجالات، والدوريات، والصحف على اختلاف أنواعها.

إن هذه العناصر التي نهض عليها مشروع تعزيز المحتوى الرقمي العربي، تُبين أن التطبيقات المتقدمة المستخدمة في هذا المشروع الضخم، من شأنها أن تجعل المعرفة متداولة، وتتيح الوصول إلى شتى المعارف بسهولة تامة، وهذا ما يُسهم في تحقيق تقاسم المعرفة بين الناطقين باللغة العربية، داخل أوطانهم، أو خارجها، فالهدف هو تمكين الجميع من استثمار أدوات المعرفة داخل الأجهزة الحكومية، أو المؤسسات العلمية، والثقافية، والنفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وإتاحتها لمختلف الفئات المتعلمة(34). ومن بين المؤسسات النشيطة، والتميزة في ميدان تسجيل، وتحميل المجالات، والدوريات العلمية لقراءتها دار المنظومة، وهي شركة سعودية أنشئت سنة: 1424هـ/2004م، ومتخصصة في مجال بناء، وتطوير قواعد معلومات علمية متخصصة في المجالات البحثية، والأكاديمية، وهي شركة متميزة لها مكانة متقدمة جداً في مجال المعلومات، وخدماتها، ولها خبرة تراكمية واسعة في مجال تنظيم محتوى المعلومات الرقمي، وقواعد المعلومات، وآليات تصميمها، والبحث فيها، وهدفها رصد الإنتاج العلمي في جميع المجالات، والمنشور في المجالات العلمية، وأعمال المؤتمرات، والندوات، وغيرها من مصادر المعلومات المتنوعة، وهذه الشركة تدخل في تحالف مع المؤسسات العربية المتميزة في مجال النشر العلمي، والأكاديمي للرقمي بالمحتوى العربي العلمي، ليصل إلى مستوى قواعد المعلومات العلمية العالمية، ولخدمة آليات البحث في المصادر الرقمية، والوصول إلى بيئة معلوماتية علمية عربية منظمة في جميع فروع المعرفة البشرية(35). إضافة إلى قاعدة البيانات العربية الرقمية (معرفة) للمحتوى العلمي، والتي تُطلق مشروع معامل التأثير، والاستشهاد العربي (ARCIF أرسيف) المتوافق مع المعايير العالمية، والتي بلغ عددها ما يزيد عن (31 معياراً)، في تقرير عام: 2018م على سبيل المثال، وقاعدة (معرفة) تقوم بالعمل على جمع، ودراسة بيانات مجموعة كبيرة من المجالات العربية العلمية، أو البحثية في مختلف التخصصات، والمنشورة باللغة العربية، أو الانجليزية، أو الفرنسية، تم توضع أهمها ضمن معايير معامل التأثير، والاستشهاد العربي (ARCIF أرسيف). ومن بين الجهود المتميزة: (المكنز العربي وبرمجياته الرقمية)، وهو واحد من الجهود العربية البارزة جداً على مستوى التقنيات الرقمية، فقد كانت غايته منذ البداية، تقتصر على دعم الحل النحوي، وتجهيزه، واختباره، فيما يتعلق بتصنيف المفردات، إلى شتى الأقسام المكونة لها: (اسم، فعل، صفة، حرف)، وما له صلة بتقريب الجمل بأنواعها المتعددة (جملة بسيطة، مركبة، خبرية، وجملة إنشائية)، أي: فهم خصائص النحو العربي، من أجل التمكن من إبراز المطالب الرئيسية للمعالجة الآلية، وذلك بالتركيز في العلاقة العضوية بين النحو، والصرف، ورتبة المفردات داخل الجملة العربية، وما تتسم به في موقع النحو العربي، بيد أن التطور المستمر الذي عرفه المكنز وسّع من مستوى مهامه، ونطاق ما يتوفر عليه من برامج إلى ما هو أعم، وأشمل، وأوسع، بما يتضمن تجهيز كل البرامج العربية، واختبارها، المتعلقة

بتطبيقات معالجة اللغات الطبيعية، وفي نقاط، يُمكن تحديد أبرز، وأهم الإنجازات البرمجية الرقمية، التي يركز عليها المكنز العربي، وهي:

-برنامج المحلل الصرفي الآلي، وهو من الآليات الأساسية، والرئيسة للتعامل مع طبيعة الكلمات، سواء أكانت مجردة، أم مرتبطة بزوائد، ولواحق، وذلك باستنتاج العناصر الأولية لبنية الكلمة، وتحديد سماتها الصرفية. قاعدة أساسيات المعطيات المعجمية، والتي تظهر أهميتها في كونها مهياً، ومجهزة لتحليل الأنماط المعجمية، ومدى قدرتها على الإجابة عن التساؤلات المتصلة بالمفردات داخل سياقاتها، دلالة، وتركيباً.

-التشكيل، والإعراب الآلي، وهو برنامج يتيح للمستخدم تحديد نوع التشكيل المطلوب، سواء تشكيلاً كاملاً، أم جزئياً، لازماً لفك البس الصرفي، سواء تعلق الأمر باللغة العربية في نصوصها التليدة، أو الحديثة، ويعود الفضل الأكبر في بلورة، وتجسيد هذه التقنية إلى العالم التقني الدكتور نبيل علي، الذي استعمل فيها أنظمة متقدمة، ومتطورة جداً في الذكاء الاصطناعي، والاعتماد على المعاجم اللغوية الضخمة، ما كلفه سنوات طويلة من البحث الدقيق⁽³⁶⁾.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الباحث نبيل علي يُنبه إلى أن أهمية اللغة العربية تتجلى بالنسبة إلى الدافع الاقتصادي في أن صناعة المحتوى تشمل كل ما ينتجه النشر الإلكتروني، والطباعي، والإنتاج الإعلامي، والإبداعي، والوثائق الحكومية، والتوثيق العلمي، والتراثي، والبرمجيات، وقواعد البيانات، وبنوك المعلومات، وما شابه ذلك، وهذه الشؤون جميعها تعتمد على اللغة بشكل أساسي، كما تحتاج مؤسسات التجارة الإلكترونية العربية إلى دعم من حوسبة اللغة العربية، وذلك من أجل التواصل الفعّال مع عملائها، ومع بعضها لرصد أسواقها، وتوصيف منتجاتها، ولاسيما إذا علمنا مدى ارتفاع كلفة استيراد منتجات اقتصاد المعرفة في ظل ما تفرضه حالياً الاتفاقات المبرمة من لدن منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بحماية الملكية الفكرية، ومن المسلم به أن المنتج المعرفي -بحكم طبيعته- كثيف اللغة، ولقد أثبتت التجارب العربية -بالرغم من قلتها- في ميدان حوسبة اللغة العربية أنها من أكثر مجالات الاستثمار عائداً، نظراً لارتفاع القيمة المضافة، وزيادة الطلب عليها من قبل السوق العربية، والسوق الإسلامية، علاوة على الجاليات العربية، والإسلامية في المهجر، وتكفي الإشارة إلى النجاحات التي تحققت في مجال نشر التراث الديني طباعياً، وإلكترونياً، نظراً لثراء محتواه، وتوافر قدر معقول من نظم معالجة العربية آلياً، وتحظى منتجات تعليمية اللغة العربية (تعليم وتعلم) بجاذبية و تسويقية، تُشجع بشكل كبير، ونتيجة لانتشار نظم المعلومات، تعد اللغة العربية، وأنظمة معالجتها آلياً من أبرز عوامل إنتاجية عمالة المعلومات، وهي أهمك فئات العمالة في مجتمع المعرفة، وهي تشمل -على سبيل المثال- عمالة التعليم، والإعلام، والنشر، وعمالة البحث، والتطوير، وعمالة المكاتب، والإدارة على اختلاف مستوياتها، فنجاح المجتمعات العربية في إقامة نظم الحكومة الإلكترونية، ومؤسسات نشاط الأعمال الإلكترونية، والتعلم إلكترونياً يتوقف بشكل كبير، وبصورة أساسية على توافر مختلف عناصر البنية التحتية الخاصة بالتعامل مع اللغة العربية آلياً، والتي تشمل -ضمن ما تشمل- نظم معلومات الإدارة، وبرمجيات التعليم، والتعلم⁽³⁷⁾.

وإذا سلمنا جداً بأن تطور، وتطوير لغتنا العربية يرتبط بتطور الفكر العربي، وتحديثه، فلن نصدم ببعض الرؤى التي ترى محدودية الحركة باتجاه (الرقمنة)، و(العصرنة)، بالنسبة إلى اللغة العربية، بيد أن نسبة من أصحاب الاختصاص ينفون هذه التهمة، ويدللون على ردهم بالحراك القائم على مستوى الساحة اللغوية في السنوات العشر الأخيرة، والراصد للنشاطات الخاصة في عالم اللغة العربية، لن تخذله الرؤية بتصدر بعض عبارات (الضعف)، و(المنافسة)، و(المحنة)، و(الخطر)، التي تهدد اللغة العربية من خلال بعض الندوات، والمؤتمرات التي تُنظم هنا، وهناك، ومنها: المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية الذي نُظم سنة: 2013م، تحت عنوان: (اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها)، ومشروع النهوض باللغة العربية الذي قامت به المنظمة العربية للثقافة والعلوم، وتبينته بشكل رسمي، وخرج على الرأي العام تحت الشعار القائل إن اللغة العربية تُعاني (ضعفاً شديداً جداً)، وفي هذا الإطار تدرج فعاليات مجمع اللغة العربية الأردني الذي ناقش سبل النهوض باللغة العربية، وعلى الرغم من هذه الرؤى المتشائمة، والسوداوية، فهناك

من يرى، ويعتقد مستنداً إلى الحجج، والأدلة، والبراهين، أن اللغة العربية تعيش أزهى عصورها، كما يذهب نحو هذا التوجه الباحث الدكتور فهد خليل الراشد، وهو مسؤول وحدة البحوث والنشر في إدارة الثقافة بمنظمة (ألكسو)، عندما يُرجع ازدهار اللغة العربية ليس فقط لجمالها، وإنما كونها تعيش فترة وجود أكثر من مجمع لغوي، ومعهد للمخطوطات، ومراكز للترجمة، والتعريب، فضلاً عن مكاتب وطنية، ومركزية، ويُضاف إلى هذا الأمر مختلف المؤتمرات، والندوات، والملتقيات التي تنظم بشكل مكثف من أجل تطوير اللغة العربية، وقد نبه رئيس مجمع الخالدين في مصر الدكتور حسن الشافعي الذي ينفي إن كانت اللغة العربية تتراجع، وتتدهور، ويُنبه إلى أن الذي يتدهور هو (اللغة على لسان الناشئة)، باعتبار أن الإنسان لا يُبدع إلا من خلال لغته، فتغيير اللغة هو عملية (تصغير) للذات، أي الانطلاق بها من الصفر، حيث إن السرد في لغة غير أصلية يُسهّم في تفكيك ذات الكاتب، وفق تعبير الباحث (وستيكا براداتان) من معهد الدراسات الدينية المقارنة بجامعة تكساس للتكنولوجيا، وهذا ما يذهب إليه الباحث سمير عطا الله بالإشارة إلى أن اللغة العربية تحتاج إلى التطوير، وليس إلى التغيير (38).

ومن بين المشاريع المتميزة، لتطوير اللغة العربية، ودعم المحتوى الرقمي العربي، برنامج المُشكّل الآلي، الذي ينضوي تحت لواء جهود: (المكّنز العربي وبرمجياته الرقمية)، ويُعد هذا البرنامج جزءاً رئيساً من شروع ضخّم، وموسوعي، ويرمي أساساً إلى معالجة اللغة العربية آلياً، إضافة إلى برنامج المُصحح الآلي، وهو من بين الأدوات الإجرائية التي تضع النصوص تحت مُراقبة دقيقة، مما يُساعد على تلافي شتى الأخطاء الشائعة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى برنامج المُصحح النحوي الذي يختص بتصحيح الأخطاء النحوية الشائعة، التي تتبدى، وتظهر في كثير من الكتابات الصحفية، والإنشائية، مثل: تصحيح إعراب الكلمات التي تلزم حالة الرفع، والجر، والأفعال التي تلزم حالة النصب، والجزم، إضافة إلى أخطاء الممنوع من الصرف، والمفعول المطلق، وعدم المُطابقة النحوية بين الصفة، والموصوف، وأخطاء الجملة الفعلية، والاسمية، وغيرها من الأخطاء النحوية الأخرى في اللغة العربية، ويعد المصنّف الآلي من البرامج التقنية الرائدة في تنظيم الوثائق العربية، وتصنيفها، وعلى المنوال نفسه نُفّي برنامج المفهرس الآلي، الذي ينجز بدقة أعقد عمليات الفهرسة بالنسبة إلى المكتبات، وهناك إمكانية لتثبيته في جهاز الحاسوب، بطريقة تتيح الوصول إليه بمنتهى السهولة، عن طريق أيقونة صغيرة، تبدو في واجهة الاستخدام ببرنامج مايكروسوفت وورد، أما الرابط الآلي، فهو أداة عربية تنهض بتنظيم المعلومات، وتصنيفها، مما يُمكن من الحصول عليها بسهولة، ويسر، ودقة تامة، حتى ولو كانت موزعة في عدد من المستندات، من دون الحاجة إلى تصفحها كاملة، والقارئ الآلي هو تقنية عربية تُصنّف كونها من أهم التقنيات المتطورة في مجال الصناعة الإلكترونية المعلوماتية، التي تُساهم في جعل اللغة العربية تحتل مكانة مرموقة، ولانقّة بين اللغات الطبيعية، فقد أصبح بالإمكان التعرف إلى النصوص العربية، بمختلف أشكال كتابة حروفها، سواء أكانت مشكلة، أو غير مشكلة، حيث يتم تحويلها إلى ملفات إلكترونية، قابلة للمعالجة، والتصرف فيها من حيث الحذف، أو الإضافة، كما أن برنامج الإملاء العربي الآلي ينهض من أجل مواكبة البرامج العالمية الخاصة بالتعرف إلى الكلام، وكتابته، وتسجيله على شاشة الحاسوب، وهو يعتمد على مكّنز لغوي ضخمة، وفيه نماذج لغوية دقيقة إحصائياً، وضوئياً، ومن أبرز سماته: استخدامه بكيفية سهلة، وبسيطة، بعد تثبيته على الجهاز، وقدرته على التعرف إلى الإملاء المتواصل، باللغة العربية الفصحى الحديثة، إضافة إلى أن لديه القدرة على التآلف مع الأصوات التي يتلقاها (39). ولعل من أهم المشاريع الرسمية المتصلة بتطوير اللغة العربية، وتعزيز حضورها الرقمي، وعصرنتها، مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، الذي تقف وراءه المنظمة العربية للتربية، والثقافة، والعلوم (ألكسو)، وذلك بعد أن تمكنت من استخراج قرار من مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة التي نُظمت في دمشق سنة: 2008م، والقمة التي عُقدت في الدوحة في عام: 2009م، بالموافقة على وثيقة (مشروع النهضة)، التي تعد الركيزة الرئيسية في عملية الإصلاح اللغوي، ومن أبرز وأهم تلك المشاريع مشروع وضع أساسيات تعليم اللغة العربية، وطرائق تدريسها، والوقوف على الأسباب التي أدت إلى الضعف العام في واقع استعمالها في مراحل رياض الأطفال، والتعليم الأساسي في مدارس وزارة التربية، وأيضاً مشروع إنجاز

البرامج الخمسة الأساسية التي يتكون منها مشروع استخدام التقانات الحديثة في تطوير اللغة العربية، وذلك من خلال استعمال مركز عربي متخصص في هذا المجال، والتركيز على نشر المصطلح العربي الموحد، وجعله متاحاً للجميع على وسائل النشر الإلكتروني، كما أن هناك توصيات أخرى تتعلق بدعم مشروع المرصد العربي للمصطلحات، بالتنسيق مع مركز تنسيق التعريب في الرباط، والمركز العربي للتعريب في دمشق، وقد وضعت المنظمة العربية للتربية، والثقافة، والعلوم (ألكسو)، جملة من الآليات، والبرامج لتنفيذ هذا المشروع، بهدف تطوير اللغة العربية، وجعلها في عمق المنظومة المعرفية الحديثة، والغرض من كل ذلك تقوية حضورها في المجتمعات العربية، وإعلاء شأنها في العالم، ومن أهمها: إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في تعليم اللغة العربية، وتحت هذا اللواء أصدرت المنظمة كتاباً جديداً، حمل عنوان: (دليل مرجعي لإحداث مؤسسات وطنية متخصصة في النهوض باللغة العربية)، وعلى صعيد استثمار استخدام الشبكة، والشبكة العنكبوتية قام (طلال أبو غزالة) صاحب مجموعة طلال أبو غزالة للخدمات التعليمية، والمهنية، بتسجيل أول مبادرة بإطلاق موسوعة: (تاجيبديا) الإلكترونية العربية الحرة بمليون صفحة في شهر يوليو: 2003م، وهدفه من تسجيل هذه المبادرة الحضارية هو بناء مجتمع عربي للمعرفة، ويُقدر ما أنفقه رجل الأعمال (طلال أبو غزالة) على هذه المبادرة خلال خمس سنوات فقط بأكثر من: 10 ملايين دولار بغرض تطويرها (40). ومن بين المعاهد التي أفادت، واستثمرت مجال التقنيات الحديثة في قضايا تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (معهد الخرطوم الدولي للغة العربية للناطقين بغيرها)، والذي تأسس سنة: 1972م، بوصفه أول عمل عربي مشترك في ميدان إعداد الخبراء في تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها، والعمل على تصميم مناهج تدريسها، وقد انطلقت البرامج التعليمية فيه بالدبلوم العالي في تعليم العربية للناطقين بغيرها، ثم الماجستير، وقد وُكب معهد الخرطوم مختلف التقنيات الحديثة في تعليم العربية منذ تأسيسه، وعرف جملة من التطورات، وأضيفت له برامج متعددة، منها: برنامج البكالوريوس في تعليم العربية للناطقين بغيرها سنة: 2000م، وبرنامج الدبلوم الأوسط في تدريب معلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها، عام: 2010م، وبرنامج الدكتوراه في تعليم العربية للناطقين بغيرها، عام: 2015م، وبرنامج تدريس المبتدئين عام: 2014م (الإعداد اللغوي)، وقد كانت النقلة المهمة الأولى سنة: 1982م، تتمثل في إنجاز الكتاب الأساسي في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء مع المرشد، والمصاحبات التعزيزية الورقية، ومع الأقراص المدمجة التي غطت منها الجزء الأول من الكتاب، وتعد هذه التجربة مبكرة جداً، وناجحة عززها من بعد استعمال السبورات الذكية، والحواسيب في معامل اللغة لدى المعهد، ومن بين الإسهامات المبكرة للمعهد، والتي تؤكد اهتمامه باستخدام التقنيات الحديثة عقده ندوة متميزة، وكبرى بمشاركة عربية، ودولية في رحاب المعهد سنة: 2009م، وقد طبعت أعمالها في كتاب عنوانه: (وثائق ندوة استخدام التقنيات الحديثة في تعليم العربية للناطقين بغيرها)، وقد أضحت هذه الوثائق ركيزة أساسية تشكل سياسة المعهد في توجيهه نحو التقنية، وهي التي دفعت المعهد إلى تأسيس وحدة تقانة المعلومات، وتكنولوجيا التعليم بالمعهد عام: 2015م، وهي تعد امتداداً لقسم الوسائل التعليمية الذي نشأ أول تأسيس المعهد، ويعمل هذا المعهد على إنجاز برامج مصحوبة بتقنيات مناسبة لها، وفق ما ينسجم مع كل برنامج، وهي: بناء منهج لتعليم اللغة العربية للأغراض الدبلوماسية، وبناء منهج لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها وفق الإطار الأوروبي المشترك لتعليم اللغات الأجنبية، وبناء منهج لتعليم اللغة العربية لأغراض رجال المال، والأعمال، وبناء منهج لتعليم اللغة العربية لأبناء الجاليات العربية في أوروبا، والهدف الأساس الذي يصبو إليه معهد الخرطوم لاستخدام مختلف التقانات الحديثة، هو تسهيل التواصل، والتلقي، وتجويد المهارات الأساسية للغة، وعدم الاكتفاء بالتواصل المباشر مع الدارسين، وزيادة عددهم باستخدام تقنيات التعليم عن بعد، وتوفير الأقراص المدمجة، والبرمجيات المساعدة للدارسين، ويعد موقع المعهد على الشبكة قناة أساسية تعكس جهود المعهد التقنية المتميزة، وتتيح المواد العلمية، والبرامج، والملخصات المتعلقة بالدراسات العليا، وتتوفر فيه المجلة العلمية للدراسات اللغوية، وهي دورية علمية نصف سنوية تصدر منذ عام: 1982م، وقد صدر منها ما يزيد عن أربعين عدداً، ويشهد موقع المعهد تطورات كبيرة، حيث تشرف عليه إدارة تقانة المعلومات بالمعهد (41).

مبادرة: (مرصد العربية)، وهي مبادرة تكتسي أهمية بالغة بصدد تقوية المحتوى الرقمي باللغة العربية، إذ يعد هذا المرصد من الجوامع المعنية باللغة، وشؤونها على الانترنت، وهو يُركز جهوده على الرصد الإلكتروني لأخبار اللغة، ويعمل على تقديمها للدارسين، والمختصين، والباحثين في شتى مجالات العلوم الإنسانية، واللغوية، حيث «يتم رصد المرتبطة بالعربية ألياً من خلال تتبع مواقع الجهات المتصلة بها، كالجامعات، والمكتبات، والمجامع اللغوية، والمؤسسات المعنية، ودور النشر، والمجلات، ووكالات الأنباء، والصحف. وطرح المركز من خلال بوابته قسماً لـ(بنك الأفكار)، من أجل جمع المبادرات التي تخدم اللغة، وتطويرها، وأطلق برنامج النشر العلمي الذي تضمن تسعة مسارات، وفي هذا الصدد، يقوم المرصد بإعداد معجم متطور، وشامل، جمع فيه أكثر من 20 مليون كلمة، ومصطلح» (42). ويجب التنبيه في المجال نفسه إلى مبادرة الملك عبد الله للمحتوى اللغوي، حيث يصف القائمون على هذه المبادرة في الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، بأنها: «تشكل موسوعة ثقافية، وتعليمية لجميع المجالات، وبعدها كبير من اللغات العالمية، وأصبحت وعاء لنشر الكتب من خلال المكتبات الرقمية، كما أصبحت تستخدم-حالياً- وسيلة إعلامية للتعريف بالشعوب، والدول، في حين أصبحت هذه الشبكة تشكل الطريقة الأسهل، والأسرع إلى المعلومة» (43)، إن ميدان هذه المبادرة الحضارية يعد من المجالات البحثية التأسيسية، وهو مكلف جداً، ويتطلب وقتاً طويلاً، ويستغرق جهوداً مضيئة، ولذلك فقد نهضت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية التي تشرف على إنجاز، وتنفيذ المبادرة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخل المملكة العربية السعودية، وخارجها، للنهوض بالمحتوى العربي كماً، وكيفاً، وذلك لفتاعة المدينة بأن المحتوى العربي، لا يمكن أن يتوقف أبداً في تاريخ معين، بل هو مشروع متجدد، ومستمر، وينمو، ويتطور مع مرور السنين، كما أنه لا يتعلق بجهة بعينها، بل هو مساهمة جهات كثيرة تتضافر جهودها، وتتعاقد، فأهمية المبادرة تتمثل في أنها تقوم، بما لا تستطيع شركات القطاع الخاص الهادفة إلى الربح على القيام به، بيد أن تطبيقات المبادرة، هي تلك المخرجات التي تصل إلى المستخدم، والمستفيد النهائي من خلال صناعات، وخدمات، وتطبيقات كثيرة على الشبكة، وتتميز رؤية المبادرة بالشمولية، والاتساع غير المحدود، فهي تبدو قادرة على تعزيز المحتوى الرقمي العربي إنتاجاً، واستخداماً، بهدف دعم التنمية، والتحول إلى مجتمع المعرفة، والحفاظ على الهوية العربية، والإسلامية، وفي هذه الرؤية عدة مضامين تشمل المجتمع، والتنمية، والوطن، والأمة، وفيها أيضاً تأكيد على الهوية العربية، ولقد وضع القائمون على المبادرة مجموعة من الأهداف المحددة، لتحقيق رؤيتها، وهي تتجلى فيما يلي: تسخير المحتوى الرقمي لدعم التنمية، والتحول إلى مجتمع معرفي، وضمان حصول مختلف شرائح المجتمع على المعلومات، والفرص الإلكترونية، والحفاظ على الهوية العربية، والإسلامية للمجتمع، وتعزيز المخزون الثقافي، والحضاري الرقمي، والمكين من إنتاج محتوى إلكتروني عربي ثري لخدمة المجتمعات العربية، والإسلامية (44).

خاتمة:

تُجمع الدراسات العربية على عدم وجود عجز في فكر النخبة العربية في مجال الحد من الفجوة الرقمية، وتعزيز المحتوى الرقمي العربي الذي يخدم الهوية الثقافية، ولكنّ الفشل ناتج عن عدم كفاءة أساليب التنفيذ وآلياتها، وضُعب تأصيل الثقافة العلمية في جوهر سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فالاستراتيجيات المطروحة تُعاني من عقبات جمة تتعلق بهيمنة الأداء البيروقراطي، وغياب القدرة على النهوض بتطوير خبرات مشتركة لتوظيف الموارد، وتوحيد الجهود، واستشراف الفرص، وتبادل التجارب، ومتابعة الأنشطة وتقييم آثارها المجتمعية، بالإضافة إلى عدم قوة القطاع الخاص، وإبعاد المجتمع المدني، ووجود معضلات لا تسمح بإجراء الدراسات المسحية والإحصائية الشاملة (45)، وتذهب العديد من الأبحاث العربية إلى أنه من أجل التغلب على نقاط الضعف؛ لا بدّ من الإقرار بأن «استراتيجية الثقافة العلمية هي مكّون رئيسي من استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، ولا بدّ من مراعاة الخصائص الوطنية وحتى المحلية لكي يتسنى النجاح لأيّ مبادرة. كما لا بدّ أن تتحلّى المبادرات بالمرونة واللامركزية لتستوعب ما يستجدّ من ظروف وعقبات. ولكي تستفيد من المزايا النسبية والإمكانات المتاحة ضمن كلّ من المجتمعات التي

تنشط ضمنها، بل يُمكن اعتبار الثقافة العلميّة امتداداً للمهارات التعليميّة الأساسيّة...، وتُقدّم تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ووسائل الإعلام الرقمي فرصاً ذهبيّة لتحقيق اختراقات ممكنة في تعزيز مفاهيم الثقافة العلميّة العربيّة وضمان جدواها»(46)، إن صناعة، وتقوية المحتوى الرقمي الثقافي العربي في شتى المجالات، أضحت ضرورة في مختلف الجوانب، فالمحتوى هو الملك على حد تعبير الباحث المعروف في البرمجيات نبيل علي، حيث إنه أضحت المحرك الرئيس لاقتصاد المعرفة، وهو الذي يُوفر «معظم الوسائل الخاصة بزيادة إنتاجية عمالة المصانع، والمكاتب، والفصول، وصناعة الثقافة، ومن ثم، صناعة المحتوى الثقافي، الذي هو من أهم صناعات اقتصاد المعرفة، ومن أكثر تطبيقات المعلوماتية عائداً، وإن كان التركيز قد انصب حتى الآن على إرساء البنى التحتية الأساسيّة لمجتمع المعرفة، فقد أيقن الجميع أن المحتوى هو التحدي الحقيقي، فهو أهم مقومات هذا المجتمع بلا منازع، وزهو ساحة السباق الساخنة التي تشهد من جانب - تنافساً شرساً بين الكبار للهيمنة على السوق العالمية لاقتصاد المعرفة، ومن جانب آخر نضالاً مريراً من قبل الدول النامية سعياً للحاق بركب مجتمع المعرفة الذي أصبح شعاره: (لحاق أو انسحاق)»(47). ومن أبرز الرهانات المطروحة الآن أمام المجتمعات العربيّة، هو: رهان التنمية اللغوية، وما هي الطرائق التي ستتحقق بها، وفي مجال المحتوى المرقمن، تجدر الإشارة إلى ضرورة الالتفات إلى إنجاز معجم سياحي، مما يسهم في انفتاح اللغة العربيّة على المحيط الثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، ويؤدي إلى أن تتسجم مع البيئة التي تحتاجها في مجال الاستعمال، وأداء الحاجات، فالسياحة ظاهرة قديمة، وقد ارتبطت بوجود الإنسان، ويُقصد بها في دلالتها اللغوية التنقل من بلد إلى آخر طلباً للتنزه، أو الاستكشاف، والاستطلاع، للبحث عن مناطق جديدة في بيئات جغرافية قد تكون أفضل، وتتوفر فيها سُبل الحياة، أو لتبادل المعارف، والتجارب مع مجموعات بشرية أخرى، أو من أجل إقامة علاقات تجارية، وسياسية مع الآخرين، وقد تغيرت الأوضاع تدريجياً، فتحوّلت ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق رغباته، واحتياجاته، وشؤون حياته اليومية إلى ظاهرة اجتماعية، وثقافية، غايتها المتعة، والاستجمام، والراحة، والثقافة، وتعد صناعة السياحة من الصناعات الرائدة التي تدر دخلاً كبيراً، حيث تم الاعتماد عليها في كثير من الدول، فنجحت نجاحاً كبيراً في زيادة مواردها، ولا ريب في أن تطور مفهوم السياحة، وأهدافها أسهم في تحويلها إلى ظاهرة ثقافية، وإنسانية، ونشاط اجتماعي يخضع لكثير من المؤشرات، والمتغيرات المحليّة، والعالمية، كما أنها لم تظل نشاطاً مؤقتاً خاضعاً لظروف، ورغبات ظرفية فقط، وانتقل مفهوم السياحة من مجرد إشباع رغبات الإنسان المؤقتة، إلى صناعة ترمي إلى التوسع المستمر، وخلق طلب مستمر على شتى الخدمات(48). ومن منظور عربي، يمثل المحتوى الثقافي أهم فروع صناعة المحتوى، إذ أنه يشتمل على مجالات رئيسة متعددة: محتوى التعلم الإلكتروني، ومحتوى الإعلام الإلكتروني، ومحتوى التراث الثقافي الإلكتروني، ومحتوى الفنون الإلكترونية، ومحتوى دعم الحوار الثقافي، ومحتوى المنزل الإلكتروني، ومحتوى الجماعات المحليّة الإلكترونية، ومحتوى الاحتواء الإلكتروني، ويتسم المحتوى الثقافي العربي- كما يرى الباحث نبيل علي- بعدة خصائص تُميزه عن غيره، ومن أبرز هذه الخصائص: وفرة مصادر المعلومات، وشدة تنوعها، وتنوع فئات المستفيدين من حيث السن، ومستوى التعليم، واختلاف غايات البحث عن المعلومات الثقافية، وحاجة المعلومات الثقافية إلى طرحها في سياق حضاري أشمل، حتى تظهر جوانبه المعرفية، والإنسانية، وشدة الطلب على التقانات المتقدمة من أجل رقمنة مصادر المعلومات، ومعالجتها، وعرضها، ومعظم التطبيقات، وأدوات معالجة المحتوى، ووسائل توزيعه تتسم جميعها بكونها كثيفة اللغة، مما يقتضي معه اعتبار اللغة(49)، وحوسبتها مدخلاً رئيساً في وضع استراتيجيات إرساء صناعة المحتوى الثقافي العربي، ولعل أبرز العوامل التي تُواجه مسيرة تطور المحتوى الثقافي، واللغوي العربي هي التطور المتسارع للإنترنت، وذلك بصفقتها الوسيطة، والأداة المثلى للتواصل الثقافي دون منازع، ومدى التقدم في تطوير أساليب معالجة مواد المحتوى عموماً، وأساليب معالجة اللغات الإنسانية حاسوبياً على وجه الخصوص(50)، ذلك أن اللغة- في رأي الكثيرين- هي أساس، ومحور منظومة الثقافة.

الهوامش والمراجع:

- (1) د. سليمان إبراهيم العسكري: لغتنا وتحديات الثقافة المعاصرة، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 656، شعبان 1443هـ/ يوليو 2013م، ص: 12.
- (2) نذير حمدان: بحوث في الغزو الفكري: المجالات-المواقف (اللغة العربية)، منشورات دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان، ط: 01، 1410هـ/ 1990م، ص: 9 وما بعدها.
- (3) د. حسن بدوح: هوية اللغة... لغة الهوية في الخلفيات الثقافية للغة العربية، مجلة الرافد، مجلة شهرية ثقافية جامعة تصدر عن دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد: 224، جمادى الآخر/ رجب 1437هـ، إبريل 2016م، ص: 12 وما بعدها.
- (4) د. الزاوي بغورة: الهوية والعنف في الخطاب الثقافي الجزائري، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 599، شوال 1429هـ/ أكتوبر 2008م، ص: 24 وما بعدها.
- (5) ينظر: خطة عمل حول دور الثقافة في الحفاظ على الهوية العربية: فلسطين نموذجاً، والتي اعتمدها الدورة (14) لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي بصنعاء (الجمهورية اليمنية)، سنة: 2004م، منشورة في المجلة العربية للثقافة، مجلة تصدر عن المنظمة العربية للترجمة، والثقافة والعلوم (إدارة الثقافة)، تونس، العدد: 54، مارس 2009م، ص: 149 وما بعدها.
- (6) د. محمد عبد الباسط عيد: الثقافة. التراث والهوية-مقاربة ظاهراتية، مجلة الرافد، مجلة شهرية ثقافية تصدر عن دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد: 216، شوال 1436هـ/ أغسطس 2015م، ص: 16.
- (7) د. صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، منشورات دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004م، ص: 183 و 191.
- (8) د. ليلى خلف السبعان: المواطنة اللغوية، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 663، ربيع الآخر 1435هـ/ فبراير 2014م، ص: 10.
- (9) أبو القاسم العليوي: في ثقافة المواطنة: الأبعاد والواجبات، مجلة الحياة الثقافية، مجلة شهرية تُعنى بالفكر والإبداع تصدر عن وزارة الثقافة والمحافظة على التراث بتونس، العدد: 211، مارس 2011م، ص: 25.
- (10) د. طارق بن محمد الخويطر: الوطنية وحب الوطن، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية، العدد: 336، السنة: 38، المحرم 1438هـ/ أكتوبر 2016م، ص: 106.
- (11) د. الحبيب الجحاني: المواطنة والحرية، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 636، ذو القعدة 1432هـ/ نوفمبر 2011م، ص: 30 وما بعدها.
- (12) د. عبد العزيز بن عثمان التويجري: العولمة وحوار الحضارات: رؤية من خلال الإيسيكو، دراسة منشورة ضمن أعمال المؤتمر الدولي السادس، التراث، والمعاصرة وحوار الثقافات المنعقد ببيروت، أيام: 8-9-10 كانون الأول-ديسمبر، 2003م، من تنظيم جمعية بيروت التراث، ص: 29.
- (13) تعريف مقتبس من موقع: هيئة الأمم المتحدة <https://www.unescwa.org/ar/digital-arabic-content>.
- (14) د. صالح بلعيد: تحدي الرقمنة، كلمة افتتاحية نُشرت ضمن أعمال الندوة الوطنية تحدي الرقمنة باللغة العربية، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، 2019م، ص: 9.
- (15) د. نو الدين شيخ عبيد: التقانة... مقاربة ثقافية واجتماعية، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد: 01، المجلد: 40، يوليو-سبتمبر 2011م، ص: 217 وما بعدها.
- (16) محمود فهمي حجازي: المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية، مجلة الحرس الوطني، العدد: 357، ذو الحجة 1436هـ- سبتمبر 2015م، ص: 18.
- (17) ما هو واقع المحتوى الرقمي العربي على الأنترنت، دراسة منشورة في موقع استكتب: <https://istakteb.com/>.
- (18) قام بتقديمه إلى القراء الأستاذ الدكتور هنري العويط؛ مدير عام مؤسسة الفكر العربي، حيث يرى أن هذا الكتاب يعدّ مرجعاً موثقاً يُمكن لمروحة واسعة من المعنيين بشؤون البحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في العالم العربي الاستفادة من محتوياته واستثمارها لتلبية احتياجاتهم المختلفة.
- (19) معين حمزة وعمر بزري: العرب وتحديات التحول نحو المعرفة والابتكار، منشورات مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2020م، ص: 281.
- (20) معين حمزة وعمر بزري: العرب وتحديات التحول نحو المعرفة والابتكار، ص: 282 وما بعدها.
- (21) د. صالح بلعيد: مناسبة وكلمة، ج: 02، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م، ص: 180.
- (22) معين حمزة وعمر بزري: العرب وتحديات التحول نحو المعرفة والابتكار، ص: 284 وما بعدها.
- (23) مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي، مجلة الحرس الوطني، العدد: 368، ربيع الأول 1439هـ-نوفمبر 2017م، ص: 62.
- (24) د. أحمد أبو زيد: الإبداع وسياسة الرقمنة، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 618، جمادى الآخرة 1431هـ/ مايو (أيار) 2010م، ص: 30.
- (25) د. عبد الله أبو هيف: مستقبل اللغة العربية: حوسبة المعجم ومشكلاته اللغوية والتقنية أنموذجاً، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد: 93-94، المحرم-ربيع الثاني 1425هـ/ آذار-حزيران 2004م، ص: 93 وما بعدها.
- (26) د. نبيل علي: أهمية اللغة العربية: رؤية معلوماتية، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 559، ربيع الآخر 1426هـ/ يونيو 2005م، ص: 148 وما بعدها.
- (27) الشيخ لكل: وسائل الإعلام الجديد ودورها في المعرفة التاريخية: كيف نتفادى السلبات وتزوير التاريخ، مجلة الرافد، مجلة شهرية ثقافية تصدر عن دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد: 229، ذو الحجة 1437هـ/ سبتمبر 2016م، ص: 11.
- (28) د. سليمان إبراهيم العسكري: الوسائط الجديدة في نقل الثقافة، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 616، ربيع الآخر 1431هـ/ مارس (آذار) 2010م، ص: 13.
- (29) د. سمير إبراهيم حسن: الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن جامعة دمشق، المجلد: 18، العدد: 01، 2002م، ص: 229.

- (30) فيصل طالب: المحتوى الرقمي العربي وسبل تعزيزه واستثماره، دراسة منشورة في موقع ألف لام: <https://aleph-lam.com/>.
- (31) د. عبد الرحمن فراخ: اللغة العربية على الأنترنت، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية، العدد: 364، ربيع الأول 1438هـ - ديسمبر 2016م، ص: 120 وما بعدها.
- (32) نقلاً عن: حسني عبد الحافظ: خدمات التقنية الرقمية باللغة العربية أفادت الناطقين بها، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية، العدد: 368، ربيع الأول 1439هـ - نوفمبر 2017م، ص: 83.
- (33) حمزة عليان: مشاريع تطوير اللغة العربية وعصرنتها، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 665، جمادى الآخرة 1435هـ / أبريل (نيسان) 2014م، ص: 88-89.
- (34) نقلاً عن: حسني عبد الحافظ: خدمات التقنية الرقمية باللغة العربية أفادت الناطقين بها، المرجع نفسه، ص: 80 وما بعدها.
- (35) نقلاً عن موقع دار المنظومة على الشبكة.
- (36) نقلاً عن: حسني عبد الحافظ: خدمات التقنية الرقمية باللغة العربية أفادت الناطقين بها، المرجع السابق، ص: 85.
- (37) د. نبيل علي: أهمية اللغة العربية: رؤية معلوماتية، المرجع السابق، ص: 150.
- (38) حمزة عليان: مشاريع تطوير اللغة العربية وعصرنتها، المرجع السابق، ص: 86.
- (39) نقلاً عن: حسني عبد الحافظ: خدمات التقنية الرقمية باللغة العربية أفادت الناطقين بها، المرجع السابق، ص: 85 وما بعدها.
- (40) حمزة عليان: مشاريع تطوير اللغة العربية وعصرنتها، المرجع السابق، ص: 88.
- (41) نقلاً عن: د. علي عبد الله أحمد النعيم: اللغة العربية والتقنيات الحديثة: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية للناطقين بغيرها نموذجاً، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية، العدد: 368، ربيع الأول 1439هـ - نوفمبر 2017م، ص: 129 وما بعدها.
- (42) حمزة عليان: مشاريع تطوير اللغة العربية وعصرنتها، المرجع نفسه، ص: 88.
- (43) د. عبد الله بن موسى الطائر: رؤية الملك عبد الله لرعاية اللغة العربية والاهتمام بها، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية، العدد: 364، ربيع الأول 1438هـ - ديسمبر 2016م، ص: 60.
- (44) د. عبد الله بن موسى الطائر: رؤية الملك عبد الله لرعاية اللغة العربية والاهتمام بها، المرجع نفسه، ص: 61.
- (45) معين حمزة وعمر بزري: العرب وتحديات التحوّل نحو المعرفة والابتكار، ص: 284.
- (46) معين حمزة وعمر بزري: العرب وتحديات التحوّل نحو المعرفة والابتكار، ص: 284.
- (47) د. نبيل علي: صناعة المحتوى الثقافي العربي: أهميتها وتحدياتها، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 625، المحرم 1432هـ / ديسمبر (كانون الأول) 2010م، ص: 16.
- (48) خالد كواش: السياحة مفهومها أركانها أنواعها، منشورات دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 01، الجزائر، 2007م، ص: 3 وما بعدها.
- (49) د. نبيل علي: صناعة المحتوى الثقافي العربي: أهميتها وتحدياتها، المرجع السابق، ص: 16.
- (50) د. نبيل علي: المحتوى الثقافي العربي - رؤية مستقبلية لغوية، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 623، ذو القعدة 1431هـ / أكتوبر (تشرين الأول) 2010م، ص: 20.

قائمة المصادر والمراجع :

أ- الكتب:

- 1- بزري (عمر) ومعين حمزة: العرب وتحديات التحوّل نحو المعرفة والابتكار، منشورات مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2020م.
- 2- بلعيد (صالح): تحدي الرقمنة، كلمة افتتاحية نُشرت ضمن أعمال الندوة الوطنية تحدي الرقمنة باللغة العربية، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، 2019م.
- 3- بلعيد (صالح): مناسبة وكلمة، ج: 02، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018م.
- 4- كواش (خالد): السياحة مفهومها أركانها أنواعها، منشورات دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 01، الجزائر، 2007م.

ب- الدوريات :

- 1- حجازي (محمود فهمي): المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية، مجلة الحرس الوطني، العدد: 357، ذو الحجة 1436هـ - سبتمبر 2015م.
- 2- حسن (سمير إبراهيم): الثورة المعلوماتية عواقبها وأفاقها، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن جامعة دمشق، المجلد: 18، العدد: 01، 2002م.
- 3- حسني عبد الحافظ: خدمات التقنية الرقمية باللغة العربية أفادت الناطقين بها، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية، العدد: 368، ربيع الأول 1439هـ - نوفمبر 2017م.
- 4- أبو زيد (أحمد): الإبداع وسياسة الرقمنة، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 618، جمادى الآخرة 1431هـ / مايو (أيار) 2010م.
- 5- الطائر (عبد الله بن موسى): رؤية الملك عبد الله لرعاية اللغة العربية والاهتمام بها، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية، العدد: 364، ربيع الأول 1438هـ - ديسمبر 2016م.
- 6- عبيد (نو الدين شيخ): التقانة... مقاربة ثقافية واجتماعية، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد: 01، المجلد: 40، يوليو - سبتمبر 2011م.
- 7- العسكري (سليمان إبراهيم): الوسائط الجديدة في نقل الثقافة، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 616، ربيع الآخر 1431هـ / مارس (آذار) 2010م.
- 8- عليان (حمزة): مشاريع تطوير اللغة العربية وعصرنتها، مجلة العربي، مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد: 665، جمادى الآخرة 1435هـ / أبريل (نيسان) 2014م.

- 9- علي(نبيل):أهمية اللغة العربية:رؤية معلوماتية، مجلة العربي،مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت،العدد:559،ربيع الآخر1426هـ/يونيو2005م.
- 10- علي(نبيل): صناعة المحتوى الثقافي العربي:أهميتها وتحدياتها، مجلة العربي،مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت،العدد:625،المحرم1432هـ/ديسمبر(كانون الأول)2010م.
- 11- علي(نبيل): المحتوى الثقافي العربي-رؤية مستقبلية لغوية-، مجلة العربي،مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت،العدد:623ذو القعدة1431هـ/أكتوبر(تشرين الأول)2010م.
- 12- فراج(عبد الرحمن): اللغة العربية على الأنترنت، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية، العدد:364، ربيع الأول1438هـ-ديسمبر2016م.
- 13- لكحل(الشيخ): وسائل الإعلام الجديد ودورها في المعرفة التاريخية: كيف نتقأى السلبيات وتزوير التاريخ، مجلة الرافد، مجلة شهرية ثقافية تصدر عن دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد:229، ذو الحجة1437هـ/سبتمبر2016م.
- 14- النعيم(علي عبد الله أحمد): اللغة العربية والتقنيات الحديثة: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية للناطقين بغيرها نموذجاً، مجلة الحرس الوطني، مجلة عسكرية ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الحرس الوطني السعودي بالرياض في المملكة العربية السعودية ،العدد:368،ربيع الأول1439هـ-نوفمبر2017م.
- 15- أبو هيف(عبد الله) : مستقبل اللغة العربية:حوسبة المعجم ومشكلاته اللغوية والتقنية أنموذجاً،مجلة التراث العربي،مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق،العدد:93-94،المحرم-ربيع الثاني1425هـ/أذار-حزيران2004م.
- ج- المواقع الإلكترونية والصحف :**
- 1- فيصل(طالب): المحتوى الرقمي العربي وسبل تعزيزه واستثماره، دراسة منشورة في موقع ألف لام: <https://aleph-lam.com/>.
- 2- ما هو واقع المحتوى الرقمي العربي على الأنترنت، دراسة منشورة في موقع استكتب: <https://istakteb.com/>.
- 3- موقع: هيئة الأمم المتحدة <https://www.unescwa.org/ar/digital-arabic-content>